

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دكتور مولاي طاهر سعيدة

كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية

قسم علوم التسيير تخصص إدارة بنكية

دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة

المصرفية الإسلامية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

مذكرة التخرج ضمن متطلبات

نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص إدارة بنكية

تحت إشراف الأستاذ:

• بن حميدة محمد

من إعداد الطالبتين:

• بن فيسة كلثومة

• نافع بثينة

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	الصفة
بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مؤظرا
رماس محمد الأمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيسا
مسان كرومية	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وعرقان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرقان للأستاذ "بن حميدة محمد" الذي

تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات

والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين

على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة د. الطاهر مولاي سعيدة والى كل موظفي

المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله

عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم أنه قريب مجيب.

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسى عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغاً لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقتني بدعائها وحرصها علي.

إلى أختي الغالية لطالما مدت يدي العون لي وتعبت من أجلي.

إلى اخوتي وأحبتي واصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

بينيته

# الإهداء

أهدي نتائج هذا الجهد وعصارة هذا العمل:

إلى التي اهدتني نور الحياة وتعمدت برعاية خطواتي ورسمت معي أحلام حياتي والدتي  
الحبيبة أطال الله في عمرها وأدامها لي نبعا صافيا أمحوبه كدر الأيام.

إلى من زرع في قلبي حب العلم ووضع بين جنباتي القوة والعزيمة والذي الغالي الذي طالما  
شجعني وساعدني لإتمام دراستي حفظه الله لنا جميعا.

إلى إخوتي الأعزاء حماهم الله.

إلى أساتذتي الكرام.

إلى كل الأهل والأصدقاء وزملاء الدراسة.

كلثومة



الفهرس

I	شكر وعرافن
II	الإهداء
III	الفهرس
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ	مقدمة

## الفصل الأول: أدبيات النظرية

6	تمهيد:
7	المبحث الأول ماهية الهندسة المالية ومنتجاتها
7	المطلب الأول مفهوم الهندسة المالية وأهدافها
19	المطلب الثاني: منتجات الهندسة المالية
28	المطلب الثالث: الهندسة المالية الإسلامية
31	المبحث الثاني ماهية المصارف الإسلامية وضوابط عملها
31	المطلب الأول مفهوم المصارف الإسلامية
38	المطلب الثاني: أهداف المصارف الإسلامية
41	المطلب الثالث: ضوابط عمل المصارف الإسلامية
51	المبحث الثالث: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية
51	المطلب الأول أهمية المنتجات التمويلية والاستثمارية في المصارف الإسلامية
	المطلب الثاني: المتطلبات الشرعية وواقع ومستقبل الهندسة المالية في المصارف الإسلامية
58	الإسلامية
65	خلاصة الفصل:

## الفصل الثاني: دراسات السابقة

67	تمهيد:
75	خلاصة الفصل:
	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي -دراسة حالة بنك BNA وكالة سعيدة
77	تمهيد :
78	المبحث الأول : تقديم بنك BNA
78	المطلب الأول: تعريف ببنك BNA
78	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك BNA
80	المطلب الثالث: نشأتها وهيكلها التنظيمي ومهام أهم مصالح BNA
82	المبحث الثاني: الطريقة وادوات المستخدمة في الدراسة
83	المطلب الأول: التعليق على معلومات الشخصية
88	المطلب الثاني: معامل ألفا كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الاستبيان
98	خاتمة
101	المراجع
106	الملاحق

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان الجدول	رقم
16	استراتيجية التحوط باستخدام مركز قصير ومركز طويل	01
22	أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة	02
56	حجم إصدارات الصكوك وعددها في العالم خلال 2005-2010	03
82	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	04
83	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر	05
84	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	06
85	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	07
86	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	08
87	يبين إدخال جميع أفراد العينة (15) ضمن تحليل الثبات ألفا كرونباخ	09
88	يوضح مقياس ليكرت الخماسي مع وصفه وشرحه	10
91	أحادي التباين Anova	11
92	نتائج إختبار "T"	12
84	يمثل نتائج تحليل الارتباط الثنائي بيرسون للفرضية	13

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان الشكل	رقم
16	استراتيجية التحوط باستخدام مركز قصير ومركز طويل	01
21	أنواع الخيارات	02
24	أنواع المبادلات	03
26	آلية التوريق	04
38	أهداف البنك الإسلامي	05
56	تطور حجم إصدارات الصكوك وعددها في العالم خلال 2005-2010	06
58	المعايير الموضوعية للتمييز بين المنتجات المالية الإسلامية والتقليدية	07
61	سيناريوهات التقارب	08
78	الهيكل التنظيمي لبنك BNA	09
82	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	10
83	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر	11
84	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	12
85	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	13
86	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	14

### قائمة الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	رقم الملحق
108	استبيان	ملحق 1
110	اتفاقية التربص	ملحق 2

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم المصارف الإسلامية أنواعها ضوابطها منتجاتها وصيغ تمويلها وأيضاً التعرف على الهندسة المالية الإسلامية وتحديد العلاقة بينها وبين المصارف الإسلامية وهذا من خلال إجراء دراسة حالة على بنك الوطني الجزائري BNA بولاية سعيدة بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي في عرض النتائج والمنهج التحليلي في الفصل التطبيقي وهذا بتحليل التقارير السنوية للبنك BNA.

**الكلمات المفتاحية:** المصارف الإسلامية الهندسة المالية، بنك BNA، المنهج الوصفي، الاستقرائي.

### **Abstract:**

This study aims to identify the role of financial engineering in the development of the Islamic banking industry, by addressing the concept of Islamic banks, their types, controls, products, and financing formulas, as well as identifying Islamic financial engineering and defining the relationship between them and Islamic banks, and this is through conducting a case study on the National Bank of Algeria (BNA). In Saida state, relying on the descriptive approach and the inductive approach in presenting the results and the analytical approach in the applied chapter, and this is by analyzing the annual reports of the BNA Bank.

**Keywords:** Islamic banks, financial engineering, BNA Bank, descriptive, inductive approach.

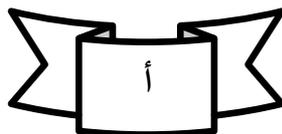


## مقدمة

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، عندما بدأ رواد الفكر الإسلامي ينادون بتوفيق أوضاع المؤسسات الاقتصادية والمالية مع المبادئ الإسلامية اذ وجدت الحاجة لمؤسسات بديلة لإدارة النشاط الاقتصادي لا تعتمد على سعر الفائدة، وتوظف الفوائض المالية في أنشطة اقتصادية تقرها الشريعة.

لقد اثبت العمل المصرفي الإسلامي حضورا متميزا، ويظهر ذلك من خلال تزايد عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، واتجاه بعض الدول إلى انتهاج النظام المالي والمصرفي الإسلامي بالكامل، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أداء وحجم أعمال الصيرفة الإسلامية من خلال زيادة وتعدد الأساليب والأدوات المالية الإسلامية التي أصبحت تشكل جانبا مهما من العمليات المصرفية الدولية بالرغم من حداثة تجربة البنوك الإسلامية والمصاعب التي تواجه نشاطها، حيث بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أكثر من 300 مؤسسة عام 2008، في حين ارتفع حجم الخدمات من 531 مليار دولار في نهاية عام 2006 إلى 729 مليار دولار عام 2008، أي بمعدل نمو 37.

وبعدما أثبتت هذه المؤسسات نجاحها خاصة بعد تأثرها بالأزمة المالية العالمية بفضل قلة تعاملها بالمشنقات المالية، واصلت البنوك الإسلامية خطتها في النمو، المعتمدة على الابتكار في توزيع الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات باستعمال التكنولوجيا وتحول اهتمامها نحو النمو على المدى الطويل الذي يشمل ابتكار منتجات مالية مستحدثة تتوافق مع الشريعة الإسلامية والتركيز على إدارة المخاطر المرتبطة بمختلف استثماراتها خاصة مع ازدياد عدم اليقين في البيئات الاقتصادية والمالية وصعوبة التنبؤ بالمستقبل من هنا تظهر الحاجة للهندسة المالية الإسلامية، بحيث يتم تصميم وابتكار أدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية وبين الكفاءة الاقتصادية العملية المرهونة بعنايتها بالمخاطر، لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة معالجة الإشكالية التالية:



الإشكالية: ما هو دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية؟؟

- أسئلة فرعية:

1. ما هو واقع صناعة الهندسة المالية للمصارف الإسلامية؟
2. ما دور الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التميز؟
3. هل تحقق المنتجات المصرفية الإسلامية التي تعتمد عليها المؤسسات الإسلامية على المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

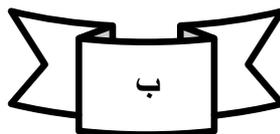
- يمكن للهندسة المالية تحسين تصميم المنتجات المصرفية الإسلامية.
- تحقق منتجات بالهندسة المالية الإسلامية المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

أهمية البحث وأهدافه.

- تبرز أهمية هذا البحث من خلال ما أثير في الآونة الأخيرة من نقاشات حول مصداقية
- منتجات الهندسة المالية، والحاجة إلى إيجاد منتجات تحقق الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية، خاصة بعد تبني الدول غير الإسلامية فكرة العمل وفق مبادئ النظام المالي الإسلامي، ومنم اتساع حجم النشاط المالي الإسلامي واشتداد المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية.

ويسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الصناعة المصرفية الإسلامية في جانبها المؤسسي والتحديات التي تواجهها.
- على مستوى الهندسة المالية الإسلامية؛ التعرف على الضوابط والأسس التي تقوم عليها الصناعة المصرفية الإسلامية؛ التعرف على الهندسة المالية والأسس التي تقوم عليها، ومحاولة الإلمام بمختلف الجوانب المالية والاقتصادية المرتبطة بمنتجات الهندسة



المالية؛ إبراز الدور الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الخدمات المصرفية والاستثمارية.

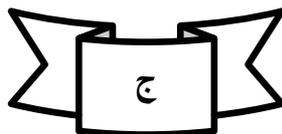
- على مستوى المصارف الإسلامية؛ التعرف على تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المصرفية الإسلامية؛ محاولة تقييم أداء المنتجات المالية الإسلامية وكفاءات الاستخدامات في الاقتصاد.

### منهج البحث:

- يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم الأساسية للصناعة المصرفية
- والهندسة المالية الإسلامية، والجوانب المالية والاقتصادية المتعلقة بمنتجاتها.

### صعوبات الدراسة

- أ- محدودية المراجع التي تتناول موضوع الدراسة بصفة خاصة.
- ب- صعوبة تطبيق في البنك الوطني الجزائري وهذا بسبب محدودية المنتجات الهندسة المالية الإسلامية المطبقة فيه، إذ تقتصر على بعض البيوع كالمرابحة والسلم والاستصناع، إضافة إلى الإجارة الموصوفة في ذمة التي كانت من أحدث المنتجات التي تبناها وكان ذلك منذ حوالي سنة، الأمر الذي حال دون اخذ للتجربة الجزائرية في مجال الهندسة المالية.





### تمهيد:

يقصد الهندسة المالية الإسلامية مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من العمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، بالاستعانة بمعارف وكفاءات المجالات الأخرى وأهمها الرياضيات، الإحصاء، و المعلوماتية، لدراسة المعلومات بطريقة علمية عميقة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية مع مراعاة العمل في إطار موجهات الشريعة الإسلامية و مقاصدها، وتهدف هذه الهندسة إلى توفير بدائل للمنتجات المالية التقليدية التي صارت عيوبها أكثر من مزاياها، بعيداً عن التقليد النمطي لها، حيث تقوم الهندسة المالية الإسلامية على مبدأ الالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية و التركيز على المساهمة الحقيقية في الاقتصاد

ومن هنا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية ومنتجاتها

المبحث الثاني: ماهية المصارف الإسلامية وضوابط عملها

المبحث الثالث: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية

### المبحث الأول ماهية الهندسة المالية ومنتجاتها

#### المطلب الأول مفهوم الهندسة المالية وأهدافها

تعتبر الهندسة المالية مصدرا من مصادر الإبداع والابتكار الذي تحتاج إليه المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها وبخاصة منها المصارف من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للعملاء الأمر الذي يضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها في ظل بيئة تسودها التنافسية، وسيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى النقاط التالية

#### أولا تعريف الهندسة المالية وأسباب ظهورها:

نعرض في النقاط التالية مختلف التعاريف المتعلقة بمصطلح الهندسة المالية إضافة إلى ذكر أهم الأسباب التي دعت إلى ظهورها.

أ- تعريف الهندسة المالية من وجهة نظر الإدارة المالية: تعبر الهندسة المالية من وجهة نظر الإدارة المالية عن العملية الكمية التحليلية المصممة لتحسين العمليات المالية للمؤسسة وذلك من خلال استخدام النماذج الكمية والبرامج التقنية حيث تتضمن مجموعة النشاطات التالية<sup>1</sup>:

- تعظيم قيمة المؤسسة.
- إدارة محفظة الأوراق المالية.
- التفاوض حول التمويل /التحوط في الصفقات التي تنعكس مباشرة على قيمة ضريبة الشركة اخذا بعين الاعتبار المخاطر التنظيمية والسياسية.
- تنظيم صفقات المبيعات بشكل يراعي مصالح كل من المورد والشركة.

ب- تعريف الهندسة المالية من وجهة نظر المؤسسات والأسواق المالية:

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز. (2008). الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. لبنان: الرسالة ناشرون، ص27-28..

تعتبر الهندسة المالية مدخلا نظاميا يستعمل من قبل مؤسسات الخدمات المالية للوصول الى حلول مناسبة للمشكلات التي تواجه مختلف عملائها وتتضمن عملية الهندسة المالية خمس خطوات تتمثل في<sup>1</sup>: (Merton)

-**التشخيص**: التعريف بطبيعة المشكلة ومصدرها الأساسي.

-**التحليل**: إيجاد الحلول المناسبة للمشكلة في ظل النظام الحالي للمؤسسة حيث يعتبر الحل الأفضل أداة او مجموعة من الأدوات المالية الجديدة.

-**الإنتاج**: خلق او إنتاج الأدوات المالية الجديدة من خلال تعهد طرفي الصفقة بهذه الأداة او تشكيلها من خلال استراتيجية تداول ديناميكية او من خلالهما معا.

-**التسعير**: تحديد تكلفة الإنتاج وهامش الربح.

-**التخصيص**: من خلال إيجاد أداة تلائم المتطلبات الخاصة بكل عميل حيث يجب الاخذ بعين الاعتبار المبادلة بين التكاليف والمنافع في تحديد اجراء تغييرات مفصلة لتلائم احتياجات كل فرد بشكل دقيق والملاحظ انه في كثير من الحالات تكون المشكلة التي يراد حلها موجودة عند أكثر من عميل.

اما من وجهة نظر الأسواق المالية فتعبر الهندسة المالية عن وصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية بحيث يأخذ هذا التحليل شكل الخوارزميات الرياضية او النماذج المالية. وتستعمل الهندسة المالية بصفة أساسية في تجارة العملات، وتسعير الخيارات واسهم المستقبلات \* وغيرها<sup>2</sup>.

ج-**التعريف الشامل للهندسة المالية**: عرفت الهندسة المالية على انها " عملية خلق أدوات وخدمات جديدة من قبل مؤسسات الصناعة المالية وذلك من اجل تلبية الاحتياجات

<sup>1</sup> Merton, R. C. (sans année). "A Functional Perspective of Financial Intermediation". ...: Financial Management Management, p28-29

<sup>2</sup> عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص28.

المختلفة للعملاء من مستثمرين خواص ومؤسسات تحتاج للتمويل للدخول في عمليات الاندماج او تملك مؤسسات أخرى<sup>1</sup>.

كما عرفت الهندسة المالية على انها " التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات واليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل" من التعريفين السابقين يتبين ان الهندسة المالية تشمل كل جديد من منتجات {كالرهن العقاري} وخدمات {كالصيرفة الالكترونية} واليات إنتاجية جديدة {كتنقيط الديون} وحتى اشكال تنظيمية من شأنها تخفيض التكاليف والمخاطر وكذا توفير وتحسين مختلف المنتجات التي تلبي احتياجات مختلف المتعاملين.

- ابتكار منتجات جديدة لتخفيض التكاليف كالصيرفة الالكترونية.
- ابتكار خدمات مالية جديدة من شأنها تخفيض المخاطر.
- ابتكار هياكل تنظيمية جديدة.

### 2-أسباب ظهور الهندسة المالية :

لقد ظهر مفهوم الهندسة المالية مع بداية الثمانينات رغم أن منتجاتها كانت تمتد إلى سنوات قبل، وقد كان وراء ظهور مختلف هذه المنتجات مجموعة من العوامل التي نذكر منها<sup>2</sup>: انهيار اتفاقية بريتون وودز " Bretton woods" وهو الامر الذي ترتب عليه حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف فكانت مدعاة لتطوير الصرف الأجل والبحث عن الية للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

- زيادة حدة التضخم في بداية الثمانينات وما صاحبها من زيادة سريعة في معدلات أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

<sup>1</sup> Chin, Y. K. (2004). Financial Innovations and Technological Innovations as Twin Engines of Economic growth. Australia: University of Melbourne,p02.

<sup>2</sup> سمير عبد الحميد رضوان. (2005). المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها. مصر: دار النشر للجامعات، ط1، ص77-78.

- انهيار أسواق الأوراق المالية العالمية المتتالية دفعت المستثمرين للبحث عن حماية أصولهم المالية من خلال أسواق المشتقات المالية.
- حدة المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية دفعها إلى تحفيز البحث والابتكار لخلق أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر وتقديم حلول لمشاكل التمويل وتجاوز القيود التي تفرضها السياسات النقدية.
- ثانيا أهمية الهندسة المالية

### 1- إدارة المخاطر :

- أ- تعريف المخاطر وأنواعها: تعرف المخاطر في الاصطلاح الاقتصادي على انها "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هي درجة التغير في العائد مقارنة بالمرئود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في تحقيق قيمة التدفقات"<sup>1</sup>.
- ب- كما تعرف على أنها "احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا اما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا"<sup>2</sup>.
- تتعرض المؤسسات المالية بمختلف أنواعها لمجموعة من المخاطر المالية الناتجة عن أدائها لمختلف العمليات التجارية والاستثمارية حيث تعمل على مواجهتها والحد منها من خلال ادارتها بمختلف الطرق ويمكن إدراج بعض هذه الأنواع فيما يلي:
- المخاطر الائتمانية وهي مخاطر عدم القدرة على وفاء أحد الأطراف (المدين) بالتزاماته في الوقت المحدد اتجاه الطرف الآخر (الدائن).

<sup>1</sup> دريد كامل الشيبب. (2009). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. عمان: دار المسيرة، ط2، ص160.

<sup>2</sup> فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري. (2000). إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر. بدون بلد: دار وائل للنشر، ط1، ص166.

-مخاطر السيولة: وهي مخاطر عدم القدرة على مواجهة الالتزامات قصير الأجل بسبب عدم توفر السيولة الكافية لذلك.

-مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات بمختلف أنواعها كنتيجة للتغير في أسعار الفائدة سواء بالانخفاض او الارتفاع وتؤدي بذلك إلى حدوث خسائر.

-مخاطر الصرف الأجنبي: وهي المخاطر الناتجة عن حدوث تقلبات في أسعار صرف العملات.

-مخاطر التضخم: وهي المخاطر الناتجة عن انخفاض القدرة الشرائية لعملة ما وذلك بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ب-أهمية إدارة المخاطر: ان المقصود من إدارة المخاطر هو تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدتها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي:

- إن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
- إن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية.
- إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- إن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- إن حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة المالية منسجمة مع مستوى المخاطر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مهند حنا نقولا عيسى. (2010). إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية. عمان: دار الراجحة، ط1، ص118.

- يتضح من التعريف السابق إن إدارة المخاطر تكتسي أهمية كبيرة في المؤسسات المالية، حيث تمكنها مسبقاً من تجنب الآثار السلبية التي يمكن إن تخلفها مختلف أنواع المخاطر المالية، وذلك من خلال مجموعة من العمليات التي من شأنها تحديد هذه المخاطر وقياسها والرقابة عليها، وبالتالي تمكينها من أداء نشاطاتها.

### -إدارة السيولة:

• **تعريف السيولة:** السيولة هي "ما تحفظ به المؤسسات المالية من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها"<sup>1</sup>.

ترتكز السيولة بصورة أساسية على قاعدة التوافق فيما بين أجل استحقاق الخصوم وأجل استحقاق الأصول بما يكفل عدم حدوث ضغوط تمويلية أنية أو مستقبلية، حيث إن فقدان هذا التوافق كلياً أو توفره بنسبة ضئيلة من شأنه أن يهدد وضع السيولة"<sup>2</sup>.

يعتبر تحقيق التوافق الأمثل بين استحقاقات الأصول والخصوم أمراً صعباً بالنسبة للمؤسسات المالية، وهذا بسبب الطبيعة المميزة لهيكل الخصوم في المؤسسات المالية الذي يتميز بالتقلب المستمر، وكذا تأثير التطورات والتقلبات النقدية والاقتصادية؛ وهو الأمر الذي يحتم عليها أن تعرف باستمرار حجم التدفقات النقدية والأموال المتاحة لها من المصادر الداخلية والخارجية، والالتزامات الحالية والمستقبلية الواجب مقابلتها؛ لتضمن بذلك عدم الوقوع في مشكلات السيولة (الخطيب، 2008، الصفحات 234-235).

<sup>1</sup> صادق راشد الشمري. (2009). إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية. عمان: دار صفاء، ط1، ص376.

<sup>2</sup> سمير الخطيب، مرجع سابق، ص234-235.

ب- أهمية إدارة السيولة: نظرا لأهمية السيولة في أداء مختلف العمليات والأنشطة والوفاء بمختلف الالتزامات، وجب على المؤسسات المالية أن توليها أهمية خاصة لان نقص السيولة أو وجود فائض فيها لا يخدم المؤسسة حيث:  
- في حالة ارتفاع نسبة السيولة عن النسبة المطلوبة؛ فإن هذا يؤدي إلى<sup>1</sup>:  
(شحاتة، 2010، الصفحات 16-17):

- ضياع فرص الربحية وبالتالي ضياع عوائد كان من الممكن الحصول عليها لو ان هذه الأموال كانت قد استثمرت؛
- التأثير بالتضخم النقدي بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقد؛
- يشير فائض السيولة إلى عدم كفاءة إدارة النقدية في المؤسسة المالية مما يسيء إلى سمعتها؛
- ✓ ضياع فرص استثمار كان من الممكن اغتنامها لو كان لديها الأموال السائلة خاصة بالنسبة لتلك التي لا يمكن تعويضها؛
- ✓ اضطرار المؤسسة المالية إلى التصرف في تسهيل مشروعات استثمارية قائمة قبل اجلها، مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع فرص ربحية كان من الممكن تحقيقها في ظل الظروف العادية؛
- ✓ الإساءة إلى سمعة المؤسسة المالية؛

وتهدف إدارة السيولة في المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها إلى الآتي<sup>2</sup>:

- المحافظة على استمرار المؤسسة المالية في أداء وظيفتها على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها؛

<sup>1</sup> حسين حسين شحاتة. (25-29 ديسمبر، 2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: المعايير والأدوات. المجمع الفقهي الإسلامي. مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة: الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، ص16-17.

<sup>2</sup> كرم لال الدين وسعيد بو هراوة. (25-19 ديسمبر، 2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية". الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي. مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية الإسلامية: المجمع الفقهي الإسلامي، ص08.

- التأكد من قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها؛
  - حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المؤسسة المالية لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل؛
  - تقوية ثقة المتعاملين مع المؤسسة المالية وبالتالي استمرارهم في التعامل معها، وذلك من خلال الإدارة الجيدة لموجداتهم؛
  - تسهيل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة؛
- توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة؛
- المنافسة المالية وتجاوز القيود القانونية:**

### 1. المنافسة المالية:

تعمل المؤسسة المالية على دفع عجلة الابتكار المالي من اجل استحداث منتجات مالية جديدة أو تطوير منتجات مالية قائمة بهدف تلبية مختلف الاحتجاجات التمويلية والمتجددة لعملائها، واغتنام مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة لها، ولن يتحقق ذلك إلا اذا كانت تشكيلة منتجاتها متنوعة تمكنها من استقطاب أكبر عدد من العملاء، وهو ما من شأنه أن يساعدها على مواجهة المنافسة في البيئة التي تنشط فيها، وبالتالي تحقيق البقاء والاستمرارية.

إن المقصود بالمنافسة المالية هو القدرة على استخدام الأموال بكفاءة عالية تمكنها من التفوق على المنافسين، ويكون ذلك من خلال اختبار أفضل المصادر التمويلية، واستغلال أفضل للفرص الاستثمارية المتاحة لتحقيق أفضل العوائد، ومن هنا

يمكن القول ان القرار الأمثل لكل من التمويل والاستثمار يعكس قدرة المؤسسة المالية على مواجهة المنافسين، وبالتالي ضمان البقاء<sup>1</sup>.

وتضع المؤسسات المالية العديد من القواعد والسياسات التي تضمن إدارة مصادر الأموال واستخداماتها بشكل دقيق وتفصيلي، أخذاً في الاعتبار أهمية التعامل في الأموال وحساسيتها والالتزام بالسرعة في مجابهة متطلبات العملاء أو اتجاهات وتغيرات السوق المحلي والخارجي،

وما يحيط بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية من متغيرات<sup>2</sup>.

وتقاس المنافسة المالية بعدد من المؤشرات منها<sup>3</sup>:

❖ انخفاض تكلفة التمويل؛

❖ ارتفاع عائد الاستثمار؛

❖ انخفاض مخاطر الاستثمار؛

❖ ارتفاع مؤشر السيولة؛

❖ زيادة القيمة السوقية للمؤسسة؛

ب- تجاوز القيود القانونية: تنشط المؤسسات المالية في بيئة تفرض عليها الكثير

من القيود القانونية والتنظيمية، وهو الأمر الذي جعلها تفكر في إيجاد حلول مناسبة لتجاوزها، وكان ذلك من خلال استخدام الهندسة المالية.

**ثالثاً: أهداف الهندسة المالية :**

تسعى الهندسة المالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في:

**-التحوط : hedging**

<sup>1</sup> فريد النجار. (2009). المشتقات والهندسة المالية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، ص37.

<sup>2</sup> سمير الخطيب، مرجع سابق، ص109.

<sup>3</sup> فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص37.38.

إن المقصود من التحوط هو التقليل من المخاطر التي يمكن أن تحدث<sup>1</sup>، أو هو "الاحتماء من خطر تقلبات الأسعار، سواء كانت أسعار المواد الأولية والبضائع، أم أسعار صرف العملات، أم أسعار الأوراق المالية" وذلك من خلال مجموعة من المنتجات المالية التي جاءت بها الهندسة المالية<sup>2</sup>.

إنَّ الهدف الأساسي من عملية التحوط هو إدارة المخاطر والتحكم فيها، ويكون ذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب التي تتركز في مجملها على التنويع في الأصول المالية، أو نقل المخاطر إلى أطراف أخرى من خلال الاستثمار في منتجات مبتكرة لهذا الغرض، أو عن طريق اجتناب هذه المخاطر كلية كما هو معمول به في التأمين.

وللتحوط من مختلف المخاطر التي قد تواجه المستثمرين، هناك استراتيجيتين لذلك:

أ. إستراتيجية التحوط باستخدام مركز قصير **Short Hedge**: حيث تسمح هذه الإستراتيجية للمستثمر بأن يبيع أصلاً مالياً أو سلعة وفق عقد يُنفَّذ مستقبلاً، فيتجنب مخاطر انخفاض الأسعار من خلال الاحتفاظ بمركز قصير في السوق المستقبلي، ويحقق بذلك الربح المتمثل في الفرق بين السوقي للأصل أثناء التنفيذ (السعر المنخفض) وسعر البيع المتفق عليه في العقد (السعر المرتفع).

يعتبر البيع على المكشوف مثلاً على ذلك، حيث يقوم من خلاله المستثمر الذي يتوقع انخفاض القيمة السوقية لأوراق مالية معينة باقتراض تلك الأوراق من السمسار، من أجل بيعها في الوقت الحاضر، على أن يقوم بشرائها عند انخفاض قيمتها، ثم تسليمها للمقرض في الوقت المتفق عليه، وبالتالي يستفيد المستثمر من قيمة الفرق بين ثمن بيع الورقة المالية وثمان شرائها.

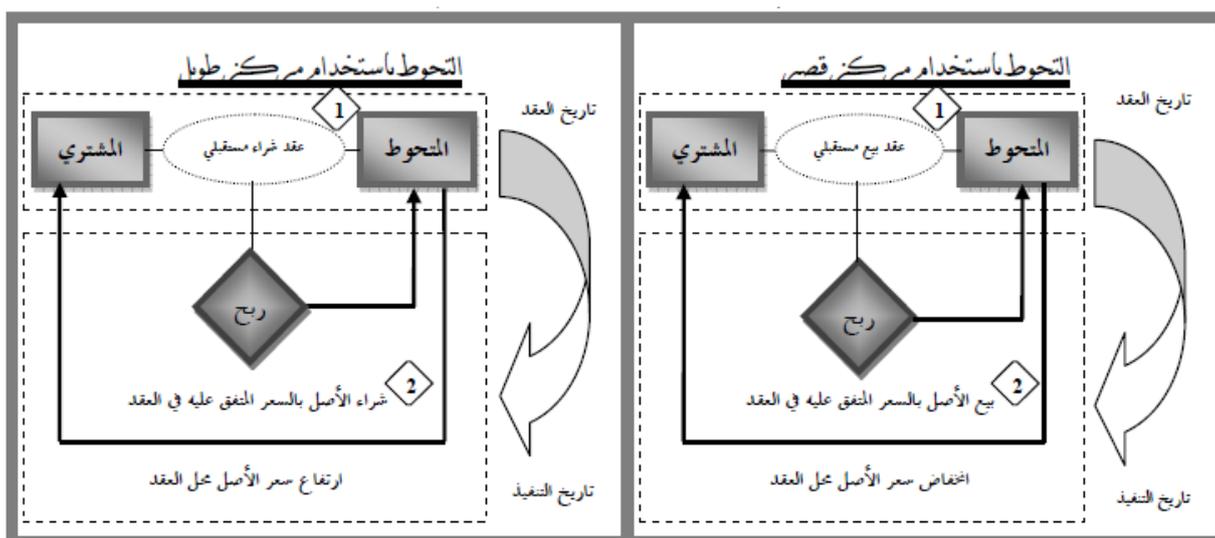
<sup>1</sup> Asyraf Wajdi Dusuki, S. M. (2010). The Concept and Operations of Swap as a Hedging Mechanism for Islamic Financial Institutions. Malaysia: International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance, p03.

<sup>2</sup> عدنان عبد الله محمد عويضة. (2010). نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، ص278.

ب. إستراتيجية التحوط باستخدام مركز طويل Long Hedge: حيث تسمح هذه الإستراتيجية للمستثمر بأن يشتري أصلاً مالياً أو سلعةً وفق عقد يُنفَّذ مستقبلاً، فيتجنب مخاطر ارتفاع الأسعار من خلال الاحتفاظ بمركز طويل في السوق المستقبلي، ويحقق بذلك الربح المتمثل في الفرق بين السعر السوقي للأصل أثناء التنفيذ (السعر المرتفع) وسعر البيع المتفق عليه في العقد (السعر المنخفض).

والشكل الموالي يوضح آلية التحوط باستخدام المركزين القصير والطويل:

الشكل رقم (01): استراتيجية التحوط باستخدام مركز قصير ومركز طويل



المصدر: إعداد الطالبة

تعتبر المضاربة عملية تداول الأوراق المالية بهدف تحقيق الربح من توقع الأسعار في المستقبل، اعتمادا على المعلومات التي يجمعها المضارب ويحللها، او في بعض الأحيان التي يصنعها<sup>1</sup>.

أو هي: «بيع أو شراء صوريين لا بغرض الاستثمار، ولكن للاستفادة من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للأوراق المالية في الأجل القصير جدا، إذ ينخفض بشدة معدل الارتباط بين القيمة السوقية للأوراق المالية من ناحية وبين القيمة الحقيقية من الناحية الأخرى»<sup>2</sup>.

ويختلف المضاربون باختلاف توقعاتهم بشأن أسعار الأصول المالية المتداولة، فنجد المضارب على الصعود وهو المضارب الذي يعتقد ان الأسعار تأخذ اتجاها تصاعديا، فيقوم بشراء أوراق مالية في الوقت الحاضر على أن يبيعهها بسعر مرتفع مستقبلا محققا ربحا من الفرق بين السعرين المالية في الحاضر على أمل شرائها بسعر اقل في المستقبل<sup>3</sup>.

### 3-المراجحة: arbitrage

تعتبر المراجحة من بين العمليات التي تمكن بعض المستثمرين من الحصول على أرباح لا يمكن لأي كان أن يحصل عليها، وذلك بسبب عدم توازن في السوق، حيث يقوم المستثمر بشراء السلعة ذات السعر المنخفض في سوق، ثم بيعها في سوق آخر تكون فيه هذه السلعة

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر. (2010). الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير. عمان: دار الفكر، ط1، ص112.

<sup>2</sup> محي الدين يعقوب منيزل أبو الهول. (15-16 جوان، 2010). "الإجارة كصيغة استثمارية متجددة". مؤتمر الدولي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. كوالالمبور، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا: الدولي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص484-485.

<sup>3</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص194.

مرتفعة الثمن، وهو بذلك يستفيد من الفرق بين السعرين، وهذه العملية كفيلة بإرجاع السوق إلى حالة التوازن بسبب حدوث ارتفاع في الأسعار المنخفضة، وانخفاض الأسعار.

وتهدف الهندسة المالية من خلال إستراتيجية المراجعة إلى ابتكار فرص مراجعة خالية من المخاطر في ظل سوق تتميز بعدم الكفاءة، بمعنى وجود تباين في الأسعار بين مختلف الأسواق، وبرغم ما يكتنف هذه العملية من مخاطر إلا أنها تعتبر فرصة لزيادة معدلات العائد المتوقعة وتخفيض تكلفة التمويل الى مستوى معين من المخاطرة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: منتجات الهندسة المالية

لقد تبين من خلال المطلب السابق أهمية الهندسة المالية في المؤسسات المالية نظرا للدور الهام الذي تلعبه في إدارة المخاطر والسيولة التي تشكل عاملا أساسيا في استمرارها وضمان حصتها السوقية على الساحة المالية، هذا وتسعى المؤسسات المالية الى توفير تشكيلة متنوعة من المنتجات المالية التي تخدم مختلف أهدافها، وتغطي الجانب التمويلي والاستثماري في الاقتصاد وبما يحقق أهداف التنمية. سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لمختلف منتجات الهندسة المالية، وذلك من خلال النقاط التالية:

<sup>1</sup> سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص95-96.

### أولاً: تعريف المشتقات المالية وأنواعها

1- **تعريف المشتقات المالية:** تعرف المشتقات المالية على أنها: "عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس السعر أو العوائد فان أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري"<sup>1</sup>. كما عرفت المشتقات أيضاً بأنها: « أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة، والتي من خلالها يمكن بيع أو شراء المخاطر المالية في الأسواق المالية. اما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد وعلى خلاف أدوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدماً ليتم استرداده، وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الأغراض وتشمل إدارة المخاطر، والتحوط ضد المخاطر، والمراجحة بين الأسواق، وأخيراً المضاربة" فالمشتقات المالية عبارة عن منتجات مالية تتحدد قيمتها بناء على قيمة الأصل المالي محل التعاقد لها تاريخ استحقاق معين يقوم فيه الطرفان بتسوية العملية من خلال الحصول على فروق الأسعار وهو ما

يجعل منها عقود صورية لا يترتب عنها تملك الأصل محل التعاقد من قبل المشتري ولا تسلم الثمن من قبل البائع، يتم استخدامها في إدارة مختلف الأنواع من المخاطر والمضاربة على الأسعار.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 59-60.

لقد تزايد التعامل بمثل هذا النوع من المنتجات المالية نظرا لمرونتها وسهولة بيعها وشرائها بالمقارنة بالأصول المالية والسلعية التي قامت عليها هذه العقود، ويكفي دفع مبلغ نسبي للتعامل بها ولا تقتضي دفع كامل قيمة الأصل محل التعاقد، إضافة إلى إمكانية استخدامها للتحوط من مختلف المخاطر<sup>1</sup>. (Kunhibava, 2010, p. 01).

### 2- أنواع المشتقات المالية:

نميز أنواعا متعددة للمشتقات المالية نذكر بعضها فيما يلي:

1- عقود الخيارات: تعرف عقود الخيارات على أنها: "عقد يقوم بموجبه محرر العقد أو البائع بإعطاء مشتري العقد الحق (وليس التزام) في ان يشتري منه او يبيع له شيئا ما (سلعة أداة مالية) بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ معين"<sup>2</sup>.

كما تعرف على أنها: "عقود ثانوية مشتقة من عقود أساسية تمنح لحاملها حق شراء او بيع عدد من الأسهم بسعر محدد وخلال مدة نفاذ معينة مقابل مبلغ محدد يسمى علاوة الخيار"<sup>3</sup>.

بناء على التعريفين السابقين يتبين ان الخيارات نوع من المشتقات المالية، تقوم بين طرفين أحدهما يقوم بتحرير عقد الخيار ويسمى (بائع الخيار) لطرف آخر يسمى (مشتري الخيار) حيث يمنح هذا العقد الحق دون الإلزام للمشتري في شراء أو بيع محل العقد الذي يمكن ان يكون سلعة أو أصلا ماليا، بسعر معين يسمى (سعر التنفيذ) خلال فترة معينة او تاريخ معين

<sup>1</sup> Kunhibava, O.P, P01.

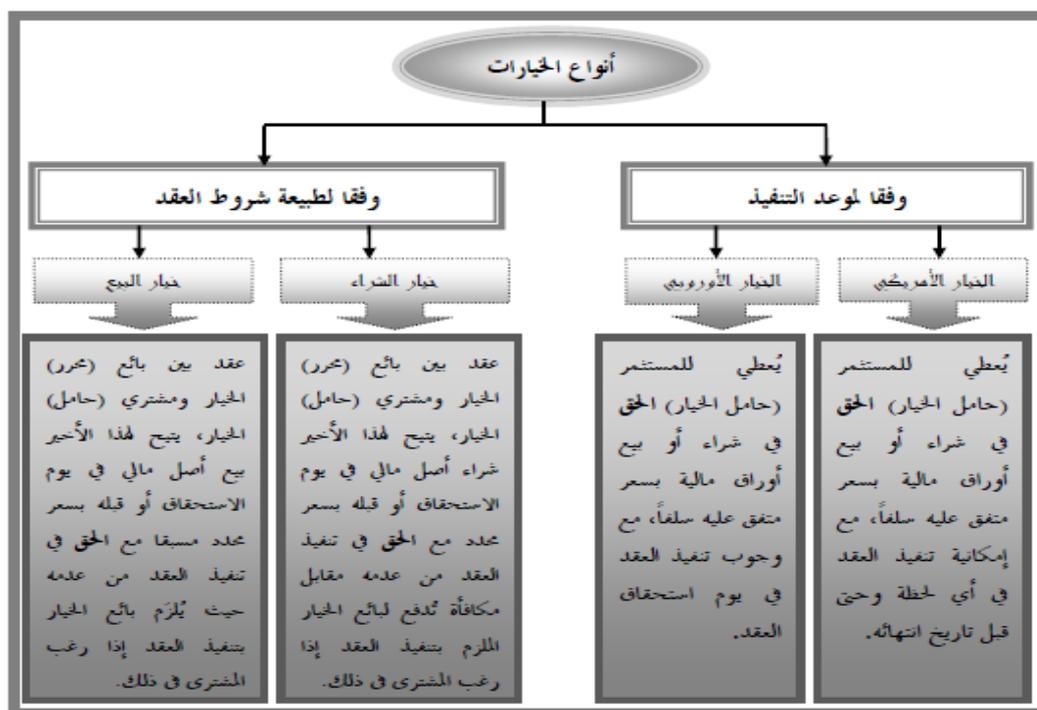
<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد. (2003). المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة). مصر: الدار الجامعية، ص41.

<sup>3</sup> ارشد فؤاد التميمي. (2010). الأسواق المالية: إطار في التنظيم وتقييم الأدوات. عمان: دار اليازوري، ص350.

يسمى (تاريخ التنفيذ) وذلك مقابل مبلغ يحصل عليه البائع مقابل تحرير العقد يسمى (علاوة الخيار).

وتجدر الإشارة إلى أن التعامل بعقود الخيارات كان منذ قرون عديدة، وبدأت أولاً في السلع وكان ذلك سنة 1630 ثم توسع التعامل بها فشملت العقارات ومعاملات الأوراق المالية في الأسواق غير المنظمة، إلى أن ظهرت أول سوق منظمة لعقود الخيارات عام 1973 في مدينة شيكاغو أطلق عليها "بورصة شيكاغو"، وعملت هذه السوق على إدخال تعديلات جوهرية على أسس التعامل في الأسواق غير المنظمة، بحيث أصبح التعامل بالخيارات أكثر سهولة وسرعة<sup>1</sup>.

الشكل رقم (02): أنواع الخيارات



المصدر: راجع: هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على

استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة، الوراق، عمان، ط1، 2008، ص96-98.

<sup>1</sup> زكريا سلامة عيسى شطاوي. (2008). الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي. عمان: دار النفائس،

ب- عقود المستقبلية: تعتبر عقود المستقبلية عقوداً آجلة قابلة للتداول في البورصة، تعطي لمشتريها الحق في شراء أو بيع قدر معين من الأصول المالية أو العينية بسعر محدد سلفاً على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق<sup>1</sup>.

ج- العقود الآجلة: تعرف العقود الآجلة على أنها اتفاقية بين طرفين من أجل تبادل أصل مالي مقابل نقد في تاريخ مستقبلي محدد، على أن تتم التسوية النقدية بعد انتهاء فترة العقد المتفق عليها أو في تاريخ الاستحقاق<sup>2</sup>.

### الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة

وجه الاختلاف	العقود المستقبلية	العقود الآجلة
نوع العقد	- عقود غير شخصية - عقود نمطية موحدة من حيث قيمتها وتواريخ التسليم	- عقود شخصية - عقود غير نمطية تحدد شروطها باتفاق وتراضي الطرفين
وجود سوق	تتيح وجود سوق ثانوي	عدم وجود سوق ثانوي لها "حيث يتم تداولها في السوق غير المنظمة"
تحقيق الأرباح	- تتيح للمضاربين فرصة تحقيق الأرباح - يتم الاحتفاظ بهوامش متحركة لتعكس تحركات الأسعار - يتحقق الربح أو الخسارة يومياً عند ارتفاع أو	- لا تتيح الفرصة للمضاربين في تحقيق الربح - يحدد الهامش مرة واحدة يوم توقيع العقد - يتحقق الربح أو الخسارة في تاريخ التسليم

<sup>1</sup> هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة، الوراق، عمان، ط1، 2008، ص96-98.

<sup>2</sup> عاطف وليم اندراوس. (2008). أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، ص81.

	انخفاض الأسعار	
تتم تسوية العقد في تاريخ الاستحقاق	تتم تسوية العقد في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق	تسوية العقد

د- عقود المبادلات: تعرف بأنها: "اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية، تتحدد أنيا وفقا لقيمة الصفقة، على ان يتم تبادل الأصول محل التعاقد في وقت لاحق، وهي عقود ملزمة لطرفي العقد".

أو هي اتفاق تعاقدى بين طرفين على تبادل مدفوعات معينة مقابل مدفوعات أخرى على وتكون ثابتة أو على أساس مقياس مرجعي.

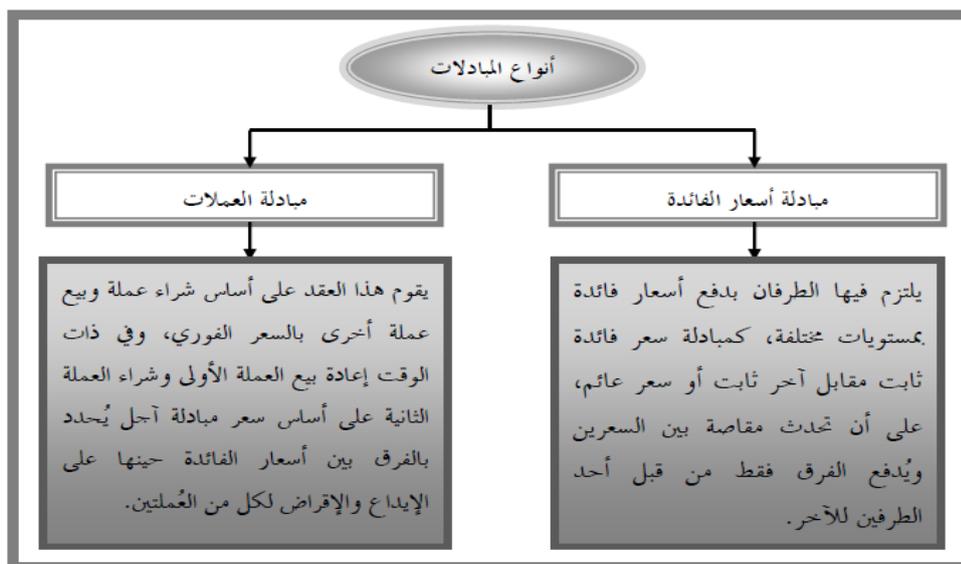
تعتبر عقود المبادلات من بين منتجات الهندسة المالية التي تحظى بالأهمية من قبل المستثمرين باعتبار انها تحقق مجموعة من الأهداف التي تتمثل في:

« التحوط من مخاطر التقلب في اسعار الفائدة وأسعار العملات، وكذا المخاطر المصاحبة للاستثمارات ذات الأجل الطويلة، تخفيض تكاليف التمويل التي تختلف من دولة الى أخرى والناجمة عن القيود التي تفرض في الأسواق كالتكاليف التشغيلية والضرائب المرتفعة. »  
 « تمكين مختلف المؤسسات من توسيع حجم عملياتها باعتبار أن المبادلات من آليات التحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار، وبهذا الشكل فإنها تغطي تكاليف المنتجات التحوطية باستخدام اقتصاديات الحجم.

« إتاحة الفرصة للمؤسسات التي لا تتمتع بتصنيف جيد للدخول في أسواق جديدة، حيث لا تتمكن هذه المؤسسات مثلا من الحصول على القروض، ففتيح عملية مبادلة لقروضها التي تقوم على معدل فائدة عائم، بقروض طويلة الأجل بمعدل فائدة ثابت لتتمكن بذلك من الدخول الى أسواق جديدة برأسمال أكبر.

« تمكين المضاربين من تعظيم أرباحهم حيث انه تبين في دراسة إحصائية ان 2.7% فقط من عقود المشتقات تكون لأغراض التحوط، في حيث إن أغلبيتها والمتمثلة في 97.3% يقصد منها المضاربة.

### الشكل رقم (03): أنواع المبادلات



**المصدر:** راجع: هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة، الوراق، عمّان، ط1، 2008، ص86-88.

**ثانياً: مفهوم التوريق وأنواع منتجاته:**

**1-تعريف التوريق وأهميته:** يعرف التوريق على انه: "تحويل الديون من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة لهذا النوع من القروض) إلى مقترضين آخرين، وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، وعادة ما تستحدث مؤسسة خاصة ذات غرض محدد (S.p.v).

تتولى عملية الاكتتاب في هذه الأوراق، فيهدف من ورائها إلى التقليل من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق بالنسبة للمؤسسات التي قدمت القروض بتداولها في السوق الثانوية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حمد مهدي بلوافي. (2009). "أزمة عقار... أم أزمة نظام"، بحث منشور في كتاب: حوار الأربعاء. جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ص15.

والتوريق هو "الحصول على الأموال بالاستناد إلى الديون المصرفية القائمة وذلك عن طريق أصول مالية جديدة، وبعبارة أخرى فإن مصطلح التوريق يعني تحويل الموجودات المالية من المقرض الأصلي إلى الآخرين، والذي يتم غالبا من خلال الشركات المالية أو الشركات ذات الغرض الخاص"<sup>1</sup>.

فالتوريق في أبسط صورة آلية يتم من خلالها إصدار أوراق مالية بهدف تحويل الديون من المقرض إلى طرف آخر يقوم بشراء هذه الأوراق المالية التي تمثل قيمة الدين، وذلك عن طريق شركات ذات غرض خاص تتولى عملية الاكتتاب في ذلك.

لقد ظهرت آلية التوريق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1970 من خلال وكالتي إعادة تمويل الرهن العقاري "Freddie Mac" و "fanny Mae"، واللتان تضمنان السيولة في سوق الرهن العقاري عن طريق شراء القروض من البنوك<sup>2</sup>.

وخلال الثمانينات من القرن العشرين، تم تحويل ديون دول أمريكا اللاتينية إلى سندات قابلة للتداول، ونجحت نجاحا كبيرا، وتمكنت دول أمريكا اللاتينية من سداد الديون التي كانت مستحقة عليها، وتحسن النمو الاقتصادي فيها، وشجع المستثمرين على تحمل المخاطر والضمان غير المباشر الذي تحمله حكومات هذه الدول<sup>3</sup>.

وتبرز أهمية عمليات التوريق من خلال<sup>4</sup>:

• توزيع مختلف المخاطر على أكبر عدد من المستثمرين، حيث ان عملية توريق ديون متشابهة تؤدي إلى تخفيض مستوى مخاطر عدم القدرة على السداد؛

• تخفيض تكاليف الوساطة؛

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله. (1995). "الخلفية العلمية والعملية للتوريق"، بحث منشور في كتاب: التوريق كأداة مالية حديثة. بيروت: اتحاد المصارف العربية، ص39.

<sup>2</sup> Lederman, V. (2010). DU PARADOXE DE LA SECURITE A LA CINDYNIQUE FINANCIERE. Nice, France: publié dans "Crise set nouvelles problématiques de la Valeur, p17.

<sup>3</sup> محمد عبد المطلب بدوي. (2005). "التوريق كأداة من أدوات تطوير البورصة المصرية". مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات. الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، ص02.

<sup>4</sup> مرجع نفسه، ص21-22.

• إن تحويل الأصول غير السائلة، والقروض الفردية الخطرة، إلى أوراق مالية اعلي سيولة واكل مخاطرة، وقابلة للتداول، شجع على جذب مجموعة متنوعة من المستثمرين الباحثين عن فرص لاستغلالها، يسمح التوريق للمؤسسات المالية بأنواعها، من مصارف وشركات تامين من تقديم القروض وتحريكها بسرعة من ميزانيتها العمومية، وبالتالي التخلص من ضرورة الاحتفاظ بمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها؛

• يوفر للمقترضين مصادر أسرع للحصول على الأموال؛

• يحقق مكاسب للوسطاء الماليين في مختلف الأسواق المالية من خلال الحصول على الاتعاب والرسوم مقابل عمليات الوساطة في عمليات التوريق؛

### 2-آلية التوريق:

تتطوي عملية التوريق على وجود اركان خمسة هي<sup>1</sup>:

\* وجود علاقة دائنية اصلية بين دائن ومدين كالعلاقة بين البنك المقرض والفرد او الشركة او الحكومة المقترضة؛

\* رغبة الدائن في التخلص من الدين وتحويله من جهة أخرى؛

\* قيام الجهة المحال لها الدين بإصدار سندات جديدة قابلة للتداول في أسواق الأوراق

المالية؛

\* استناد الأوراق المالية الجديدة الى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة؛

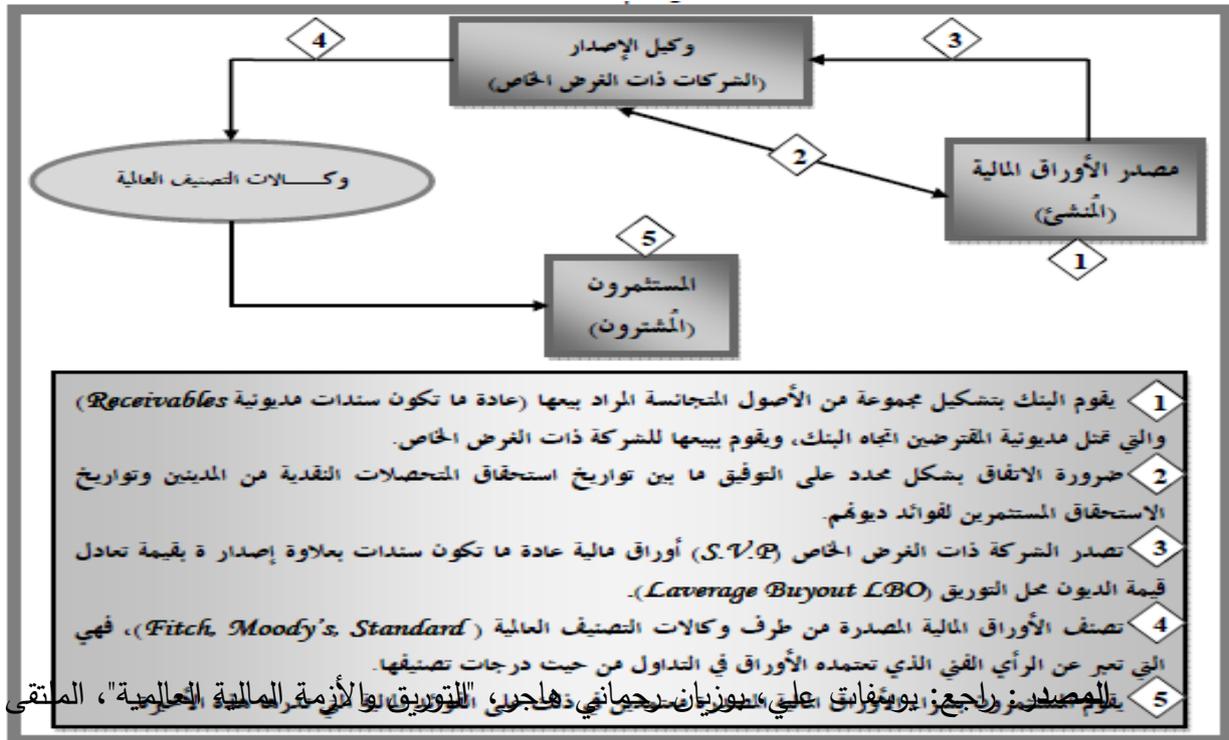
\* وجود مستثمر، وهو الفرد أو المؤسسة التي تشتري السندات الجديدة ثم يقوم بتحصيل

فوائدها في المواعيد المستحقة؛

والشكل الموالي يبين آلية التوريق:

<sup>1</sup> عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص78.

الشكل رقم (04): آلية التوريق



الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرأهنة والبدايل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً،

جامعة خميس مليانة، الجزائر، 05-06/05/2006، ص 05-06

### المطلب الثالث: الهندسة المالية الإسلامية

أولاً: تعريف الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها:

1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية :

إن مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي لا يختلف عنه من المنظور التقليدي إلا في أن الأول يكون ضمن مجموعة من الضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية لحماية الأطراف المشاركة في العمليات التمويلية والاستثمارية من الظلم وأكل أموالهم بالباطل، ولتحقيق الصالح العام. هذا المنطلق يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: مجموعة الأنشطة التي تتضمن من عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية

المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجّهات الشرع الحنيف<sup>1</sup>.

### 2- أهمية الهندسة المالية الإسلامية :

تكمّن أهمية الهندسة المالية الإسلامية في<sup>2</sup>:

- توفير التكاليف نتيجة لما يتحقق من وفورات الحجم الكبير؛ فالمصاريف الإدارية العامة وتكلفة الخدمات المالية تتوزع على حجم أكبر؛
- ابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة يدعم استقطاب الأموال، وبالتالي يزيد من القدرة التمويلية للمؤسسة المالية الإسلامية، خصوصاً إذا تأكد أصحاب الأموال من أن المعاملات المالية خالية مما قد يخالف الشريعة الإسلامي، وهذا ما يدعم فكرة جذب المدخرات وبالتالي المساهمة في الاستثمار؛
- توزيع المخاطر نظراً لتنوع أشكال الاستثمارات وأجلها، ويمكن اعتبار صناديق الاستثمار واحدة من بين الأدوات التي تساهم في توزيع المخاطر المالية بسبب تعدد منافذ الاستثمار فيها سواء قصير أو متوسط أو طويل الأجل، وبالتالي تحقيق رغبات مختلف المستثمرين؛
- القيام بالأبحاث والتنبؤات السوقية والإفصاح الدوري لدعم شفافية السوق ومعرفة حاجات المستثمرين وإمداد الجهات المعنية بالبيانات المطلوبة، وبالتالي تنشيط المناخ الاستثماري؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

<sup>1</sup> فتح الرحمن علي محمد صالح. (5, 12, 2009). "أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية". مجلة المصرفي، العدد 26.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد الحليم عبادة. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. عمّان: دار النفائس، ط1، ص112-113.

### ثانياً: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

تهدف الهندسة المالية الإسلامية كما التقليدية إلى خلق منتجات جديدة أو تحسين المنتجات القائمة، غير أن الهندسة المالية الإسلامية تتفرد بخاصيتين يمكن اعتبارهما من القيود التي تضبط عمليات الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية، ندرجها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1-المصادقية الشرعية:

يُقصد بالمصادقية الشرعية توافق منتجات الهندسة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية مع تجنب الخلافات الفقهية حول المنتج، وهذا يعني أنه من الواجب الوصول إلى أكبر قدر من المنتجات التي تخلو قدر الإمكان من الجدل الفقهي وتحترم ضوابط المعاملات في الاقتصاد الإسلامي.

#### 2-الكفاءة الاقتصادية:

إنَّ المقصود من الكفاءة الاقتصادية هو تلبية احتياجات المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات، يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي إلى أقل حد ممكن من القيود والالتزامات. وحتى يحقق المنتج الإسلامي جانب الكفاءة الاقتصادية، يتوجب على المهندس المالي دراسة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية بدقة؛ وهو الأمر الذي من شأنه أن يربط بين الاحتياج الحقيقي والتمويل النقدي، ليؤدي في النهاية إلى الوصول إلى تشكيلة متنوعة. من المنتجات التي تتيح إمكانية تلبية مختلف الرغبات وبالتالي حل المشكلات التمويلية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سامي السويلم. (2004). صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي. السعودية: مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ص15-16.

<sup>2</sup> أمال لعمش. (2011-2012). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية. مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس. ص90-91.

### المبحث الثاني ماهية المصارف الإسلامية وضوابط عملها

#### المطلب الأول مفهوم المصارف الإسلامية

##### 1-1 تعريف البنوك الإسلامية :

إنَّ البنوك الإسلامية تعتمد في عملها على الشريعة الإسلامية وكسب مال الحلال وابتعاد عن الربا ومال الحرام، فهي تعتمد على مبدأ المشاركة الربح والخسارة.

**التعريف الأول:** عرفتها اتفاقية إنشاء "الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية"، في الفقرة الأولى-من المادة الخامسة- عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد كتالي: "يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي تنص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بفائدة أخذًا وعطاء<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** يعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والمتمثل في الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** يعرف البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية<sup>3</sup>.

**التعريف الرابع:** يعرف المصرف الإسلامي على أنه مؤسسة مصرفية لتتعامل بالفائدة أخذًا أو إعطاء فالمصرف الإسلامي يتلقى ودائع نقدية دون التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء

<sup>1</sup> عائشة الشرفاوي المالقي ، 2000م، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقهاء والقانون، الدار البيضاء، المغرب المركز الثقافي العربي ص 26

<sup>2</sup> د.محمود سحنون ، 2003 ، الاقتصاد النقدي والمصرفالجزائريهالدين للنشر والتوزيع ، ص 96

<sup>3</sup> د.شهاب أحمد سعيد العزعري ، 2012 ، إدارة البنوك الإسلامية لأرنديدار النفائس للتوزيع الأردني، الطبعة الأولى، ص 11

فوائد للمودعين كما أنه يعمل على استخدام هذه الودائع بطرق شرعية دون الالتجاء إلى نظام الفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر<sup>1</sup>، حيث يوضح هذا التعرف الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية حيث تعتمد البنوك الإسلامية على عدم التعامل بالفائدة حيث يعتبر ركنا ضروريا لقيام البنك الإسلامي.

**التعريف الخامس:** تعرف البنوك الإسلامية بأنها بنوك "تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية (المشاركة) في توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله<sup>2</sup>.

كما يمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تعمل في إطار الإسلامي تقوم بمبدأ الخدمات المصرفية والمالية.

كما تباشر التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة فيوضع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

### 1-2- نشأة البنوك الإسلامية:

تأسيسا على حرمة الربا، وعلى الحقيقة أن الفائدة هي عين الربا، بعيدا عن الربح الحلال، وإيماننا باستحالة أن يكون فيها حرمة الله سبحانه شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونها، قانت البنكية الإسلامية. وتمثلت البداية في الدعوة إلى التحرر الاقتصادي، تدعيما للاستقلال السياسي، بالعودة إلى الهوية وتطبيق شرع الله وللالتزام بأحكامه في مجال المال والمعاملات. وظهرت هذه الدعوة بقوة في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال و ابن باديس ومحمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا والمودوي وغيرهم ثم قامت -بعد سنوات- أول

<sup>1</sup> لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العرب، وقائع ندوة رقم 34 ص 127

<sup>2</sup> د.محمد الصيرفي، ادارة المصارف، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، دار الوفاء لنديا، الطبعة الاولى 2007 ص 26

تجربة عملية لبدل بنكي لا ربوي، وهي تجربة بنوك الادخار المحلية بمركز ميت غمر - محافظة الدقهلية-بمصر، والتي أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار، عام 1963م، ومع محدودية هذه التجربة إلا إنها جسدت بنجاح- من خلال فروعها التسعة جدوى العمل البنكي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية، والأسباب سياسية أساساً، ولم يكتب لهذه التجربة الرائدة الاستمرار وتمت تصفيتا وانتقال أصولها في النهاية عام 1967م.

وفي السبعينات أصبحت البنكية الإسلامية حقيقة واقعة وأخذت عملية إنشاء المصارف الإسلامية تتزايد عام بعد عام، فتم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام 1971م ليعمل، كما نص نظامه الأساسي، النشاط البنكي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وسنقوم بالإشارة هنا إلى بعض ما ورد في عقود التأسيس والنظام الأساسي لبعض البنوك الإسلامية وفي القوانين والقرارات والنظم المعنية عند إنشائها وذكر منافعها ومنها ما يلي:

**البنك الإسلامي للتنمية - جدة 1975م:**

**1- البنك الإسلامي للتنمية - جدة (1970م)**

تم افتتاحه بصفة رسمية كمؤسسة مالية دولية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة، وفقاً للمبادئ الشرعية الإسلامية، مع الاهتمام بتمويل مشروعات الهياكل الأساسية ودعم البنية الاجتماعية للدول الأعضاء. ولقد ورد في قرار تأسيس هذا البنك ما يلي: " إن هدف البنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية

مجتمعة ومنفردة وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة السمحة . ثم توالى إنشاء المصارف الإسلامية كما يلي<sup>1</sup>

### 2 - بنك دبي الإسلامي (1970م):

أنشئ كأول بنك إسلامي خاص، ولقد ورد بالتعريف عنه ما يلي: "فالبنك الإسلامي ما أنشئ لهدفي مادي فحسب وإنما بغرض رفع الحرج عن المسلمين وتطبيق الشريعة في مجال المعاملات، وهو مؤسسة إسلامية بكل ما تعنيه كلمة الإسلام من شمول، فلا عصبية ولا قبلية... ومن غاياته تخليص المسلمين من أكبر الكبائر وهي الربا ... فهو لا يؤجر النقود ولا يستأجر وإنما يوظفها في الصناعات والزراعات والتجارات والعقارات داخل المجتمع الإسلامي المحلي والخارجي تعود بذلك خيراته للعالم كله عامة والعالم الإسلامي خاصة.

### 3 - بيت التمويل الكويتي (1977م):

تتمثل الأغراض التي من أجلها أسست شركة بيت التمويل الكويتي في الآتي:  
**أولاً:** القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابها أو لحساب الغير على غير أساس الربا، سواء في صورة فوائد أو في أية صورة أخرى  
**ثانياً:** القيام بأعمال الاستثمار مباشرة أو بشراء مشروعات أو بتمويل مشروعات أو أعمال مملوكة للغير، وذلك أيضاً على غير أساس الربا. ويجوز لشركة بيت التمويل الكويتي التعاون مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعلاها أو التي قد تساعد على تحقيق أغراضها، ولها أن تشترك مع هذه الهيئات أو الارتباط معها بصورة أو بأخرى كالوكالة والتفويض والتكامل، ولها أن تدخل في أي تنظيم معتمد قانوناً أو عرفاً.... كتنظيم الشركات القابضة والتابعة وشركات المجموعة.

تم توالى إنشاء المصارف الإسلامية كما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د. شهاب أحمد سعيد العزري، مرجع سبق ذكره، 2012، ص13.

<sup>2</sup> د. شهاب أحمد سعيد العزري، المرجع نفسه، 2012 ص14

- بنك فيصل الإسلامي السوداني (1977م):

5 - بنك فيصل الإسلامي المصري (1979م):

يقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية المالية والتجارية وجميع الأعمال الاستثمارية بها  
فبذلك تأسيس المشروعات والمساهمة في رؤوس أموالها، وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة  
الإسلامية، كما يتولى البنك أداء الزكاة المستحقة على الأموال، فضلاً عن جميع ما يقدمه  
المستثمرون والمودعون من زكاة أموالهم الخاصة وإنفاقها في مصارفها الشرعية

6 - بنك البحرين الإسلامي:<sup>1</sup>

تأسس بنك البحرين الإسلامي بموجب المرسوم رقم 2 لسنة 1979 م. وقد نص المرسوم  
على التزام المؤسسين بعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وكذلك بأحكام قانون الشركات  
التجارية وقانون مؤسسة نقد البحرين والقوانين الأخرى المعمول بها. وقد نص عقد تأسيس  
الشركة ونظامها الأساسي بوضوح على مزاولة الشركة لأعمالها على أساس من العقود الشرعية  
في المشاركة في الربح والقرض، وعلى مزاولة جميع وجوه النشاط المعتمدة قانوناً لشركات  
الاستثمار والتأمين وأعمال المصارف التجارية وما في حكمها؛ كالبنوك الصناعية والزراعية  
والتعاونية والعقارية وبنوك الأعمال، وعلى وجه العموم فإن للشركة القيام بجميع الأعمال  
والخدمات المصرفية التي تجيزها القوانين والأنظمة واللوائح المرعية للمصارف.

كما ينص النظام على التزام الشركة بتطبيق الشريعة الإسلامية في كلما يتصل بنشاطها  
من عقود ومعاملات، وبوجه خاص إلغاء الربا في جميع صورته ومسمياته صريحاً كان أم خفياً  
أو مشتبهاً في أمره. والمفهوم من مجموع هذه النصوص - وإن لم ينص على ذلك صراحة أن  
التزام الشركة بالقوانين المعمول بها إنما هو فيما لا يتعارض مع التزامها بتطبيق الشريعة  
الإسلامية.

<sup>1</sup> د. جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1993 ص 33

### 7- البنك الإسلامي الأردني (1978م)<sup>1</sup>

تتمثل غايات البنك الإسلامي الأردني في الآتي: يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا، وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي:

أولاً: توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.

ثانياً: تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.

ثالثاً: توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الإفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة.

### 8- البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية في مصر (1979م):

تتمثل أهداف المصرف الإسلامي في: تطبيق ونشر المعاملات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومباشرة كافة الخدمات والعمليات والأنشطة المصرفية والاستثمارية باستخدام صيغ وأساليب التمويل الاستثماري الإسلامي بهدف تسخير المال لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، ومن رسالته:

السعي لتطبيق الفكر الاقتصادي الإسلامي في المجال المصرفي، بتقديم خدمات مصرفية واستثمارية وتجارية واستشارية متميزة، وتطوير الأداء باستخدام أحدث أساليب العمل والتقنية الحديثة ونظم التكنولوجيا من خلال فريق عمل متميز ذي كفاءة وقدرة شخصية عالية يتحلى بولاء والتزام ذاتي بالقيم والمبادئ المهنية والإسلامية، والإسراع بالاستجابة للاحتياجات

<sup>1</sup> د. شهاب أحمد سعيد العزكري، المرجع نفسه، 2012 ص 15

المتعاملين الحاليين والمرتقيين من الأفراد والمؤسسات على المستوى المحلي والدولي بهدف دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والارتقاء بمستوى المعيشة في المجتمع والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية للإل دار المال الإسلامي (1979م).

### 10- مصرف فيصل الإسلامي البحرين (مصرف شامل):<sup>1</sup>

من أهم أهدافه ما يلي:

- ❖ توفير الخدمات المالية المتطورة على النهج الإسلامي وذلك تمكيناً لكافة المسلمين من إنهاء جميع معاملاتهم المالية وفقاً للقيم الأخلاقية الفردية والاجتماعية المستمدة من الشريعة الإسلامية الغراء وبمناى عن الربا المحرم.
- ❖ توفير الخدمات للمسلمين وغيرهم في إدارة أموالهم واستقطاب المواد المحلية المتاحة للمساعدة في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في ضوء مبادئ العدالة الإسلامية السمحة وتأكيداً على حقوق وواجبات الفرد والمجتمع في آن واحد.
- ❖ العمل على تقوية الروابط الأخوية في الله بين شعوب أمة الإسلام جمعاء من خلال تبادل العلاقات المالية التي يستفيد منها كل الأطراف المعنية في تنمية اقتصادياتها وتهيئة أسباب الأمن والسلام في ربوعها.

### 11- اتحاد البنوك الوطنية للمشاركة في الباكستان (1980م):

ثم بنوك فيصل الإسلامية بالبهامس، وغينيا والسنغال والنيجر وقبرص في عام 1982م، وإنشاء البنك الإسلامي بالدمرك، وبنك التضامن الإسلامي بالسودان، والبنك الإسلامي السوداني، وبنك غرب السودان الإسلامي، وبنك ماليزيا الإسلامي، ثم إنشاء مجموعة بنوك البركة الإسلامية وعدد من شركاتها الاستثمارية عام 1983م.

<sup>1</sup> د. شهاب أحمد سعيد العزري، المرجع نفسه، 2012، ص 16.

وعدد من الشركات الإسلامية للاستثمار، وبنك بنجلاديش الإسلامي، وبنك قطر الإسلامي.

### 12- بنك بنجلاديش الإسلامي المحدود:

تتمثل أهم أغراض البنك في القيام بكافة أعمال البنوك على أسس الشريعة الإسلامية، وتمهيد الطريق لأسلمه الأنشطة المالية والاقتصادية بالبلاد.

وأدى هذا التغيير عن طريق البنوك الإسلامية إلى قيام بعض الحكومات الإسلامية بتغيير النظام البنك بأكمله ليتماشى مع تعاليم الإسلام، كما حدث في باكستان (1988م)، وإيران (1989م)، والسودان (1985م)، أو تنظيم جزئي للقطاع البنكي ليتمكن قيام مصارف إسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف الروبية كما حدث في ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والبحرين.

إن السرعة النسبية في انتشار المصارف الإسلامية، ما كانت لثم لولا انتشار التيار الإسلامي الذي فجر في المسلمين حماسهم نحو مسؤوليتهم عن تطبيق الشريعة ما أمكن في كافة مجالات الحياة واستطاع الاقتصاد الإسلامي أن يفرض نفسه كنظام موازي للمصارف الروبية، اعترفت به المصارف المركزية كنظام ذي طبيعة متميزة، حيث قرر مجلس محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الإسلامية في دورته الرابعة المنعقدة بالخرطوم (مارس 1981م): " العمل على تشجيع وتنظيم البنوك الإسلامية وفقاً لنظامها الخاص".

### المطلب الثاني: أهداف المصارف الإسلامية

إن البنوك الإسلامية ليست بنوكاً لا تتعامل بالربا، وتمتنع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة فحسب، وإنما هي منظمات تبني على العقيدة الإسلامية تستمد منها كل مقوماتها ولهذا فإن عليها دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية باستخدام الثروات بكفاءة وزيادة الطاقات

الإنتاجية، وهكذا فإن هدها ليس فقط تعظيم الربح وإنما تحقيق القيم الروحية المرتبطة بوظيفة الإنسان في عمارة الأرض وأداء رسالته عليها.

### 1- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية: حيث هدف هذه البنوك

إلى تحقيق منهج الله علي أرضه فيما يختص بجانب هام من جوانب الحياة وهو المال وطالما أن هذا المال يمثل "نعمة" و "ابتلاء" و "فتنة" و "زينة"، فيجب أن يكون الهدف يذب سلوك الأفراد ووجود المنظمة التي تساعد علي حسن الاستفادة من هذه الأموال عند زيادتها وتوافرها أو الحاجة إليها، وتعمل البنوك الإسلامية لتحقيق ذلك علي:

الشكل رقم (05): أهداف البنك الإسلامي



المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية ص 89

- (أ) الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية.  
 (ب) استيعاب وتطبيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال في الإسلام.

ج) الدعوة إلى سبيل الله من خلال التزامها هي أولاً ثم النصح والإرشاد لأفراد المجتمع باتباع السلوك الإسلامي في استثمار وتوظيف أموالهم.

1- تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين: فالمساهمون قد استثمروا أموالهم بالأسلوب الشرعي الصحيح، والعاملون يقومون بأعمال لا شبهة فيها، وينتظر الجميع عائداً طيباً، ويمكن أن تحقق البنوك الإسلامية ذلك إذا هي تمكنت من الوصول إلى:

أ) قدر مناسب من الأرباح للمساهمين.

ب) موقف معزز في السوق المصرفية، وتكوين سمعة طيبة عن البنك وتحقيق الانتشار الجغرافي لوحداته والعمل على زيادة عدد المتعاملين معه.

ج) تنمية الكفايات والمهارات لإدارية لمديري وموظفي البنك حتى يتمكن من الاستمرار في تقديم خدماته وتطويرها.

2- إشباع حاجات الأفراد المالية: يهتم البنك الإسلامي بالأنشطة الاقتصادية

والاجتماعية في ميدان التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية من خلال:

أ- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي الإسلامي.

ب- توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة في مجالات الإنتاج ومراعاة القواعد الإسلامية.

ج- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التعامل الإسلامي.

### 3- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع:

يعمل البنك الإسلامي على توفير المناخ الطيب لمعاملات الأفراد، فتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة الصدق، والطهارة في المعاملات وتحقيق العائد العادل والتعاون بين مختلف الفئات. وتعمل البنوك الإسلامية على تحقيق ذلك من خلال:

أ- تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة.

ب- المساهمة في دراسة مشكلات المجتمع والمشاركة في وضع وتنفيذ الحلول المناسبة لها بما تملكه من إمكانيات مالية وبشرية وفنية.

ج- منح التسهيلات للمنظمات والأجهزة التي تخدم مصالح البيئة وترعى مصالح الأقليات وتقدم ضروريات السلع والخدمات<sup>1</sup>

كما تقوم البنوك الإسلامية بتوجيه هذه الموارد إلى قنوات الشرعية في صورة نقدية أو عينية لمختلف الجهات والمستحقين لها، وهي الأصناف الثمانية الواردة في قوله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي، فضلاً عن اهتمام البنوك الإسلامية بالقروض

الحسنة الإنتاجية سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " والاجتماعية، والمساهمة في المشروعات الاجتماعية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح.

### المطلب الثالث: ضوابط عمل المصارف الإسلامية

أولاً: القطرة التي أفاضت الكأس..

الأسباب في ميزان البنوك الإسلامية:

إن الأزمة المالية العالمية الراهنة كشفت النقاب على أن الاقتصاد الرأسمالي يعتمد على منظومة مالية ومصرفية هشة رغم ضخامتها وتعدد مؤسساتها، فمنذ ظهور الرأسمالية كنظام

<sup>1</sup> المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، بدون سنة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ص90-91.

اقتصادي عالمي وهي تتعرض لأزمات اقتصادية ومالية متتالية من فترة إلى أخرى، عجز منظروها على تشخيص الأسباب الحقيقية وراء هذه الأزمات، رغم طرح الفكر الاقتصادي الإسلامي لآليات اقتصادية وقائية ضد الأزمات، فتمثل الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الراهنة من وجهة نظر إسلامية فيما يلي:

### 1- الربا والفائدة :

إن المنتبغ لتطورات الأزمة المالية العالمية يرى أن المحللين الاقتصاديين ارجعوا السبب الرئيسي لهذه الأزمة إلى تعامل البنوك بسعر الفائدة أو ما يعرف في الشريعة الإسلامية بمصطلح الربا، والربا محرم شرعا بسبب آثاره ومخاطره التي تطال المجتمع من نواح كثيرة اجتماعية، أخلاقية واقتصادية.

فالشريعة الإسلامية بتحريمها الربا، إنما تهدف إلى تحقيق نظام اقتصادي عادل لتوزيع الثروات وتعميم الخيرات، وبالتالي فإن عائد رأس المال يجب أن يكون مرتبطا بعائد المشروعات الإنتاجية، فالمال بالعمل والعمل يؤدي إلى إيجاد منافع جديدة من استثمارات، مشاريع، منتجات أخرى ... وخلق فرص عمل، وهذه المتغيرات بدورها تنتج لنا الزيادة في رأس المال الأصلي، التي تسمى بالمصطلح الاقتصادي نتائج الأعمال وبالمصطلح الفقهي الأرباح، ووفقا لهذه الآلية يعد المال منتجا وفعالا في التنمية الاقتصادية، وأما المال بدون جهد إنتاجي - سواء أكان إنتاجا ماديا أو معنويا ( خدمات) - أو بدون تحمل مخاطر الأعمال، فيكتسي الدور السلبي له، ويساهم بذلك في تعطيل التنمية الاقتصادية.

### 2- المشتقات المالية :

تعرف المشتقات المالية بأنها عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع... إلخ) لتنشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وهي أيضا عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المالي لهذه الأصول، وكعقد بين طرفين على

تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فان أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري.

والمشتقات المالية تمثل أحد المعاملات الوهمية التي يجري التعامل عليها في سوق العقود الآجلة والمستقبلية مثل البيع على المكشوف والشراء بالهامش والخيارات وبيع وشراء المؤشر وما شابهها، فكلها من قبيل القمار مهما ابتكروا لها من مسميات وهو أمر لا يحتاج إلى مجهود في الإثبات، فيكفي الاستشهاد ببعض وليس كل أقوال الاقتصاديين الغربيين الذين كتبوا عن المشتقات المالية ومنهم يذكر الكاتبان التون وجروبر في كتابهما " نظرية محفظة الأوراق المالية وتحليل الاستثمار "أن العقود المستقبلية وعقود الاختيارات هي أوراق مالية تمثل جانب الرهان على أداء ورقة مالية معينة أو حزمة من الأوراق<sup>1</sup>.

☞ أما جورج سورس الملياردير اليهودي المعروف الذي كان وراء أزمة النمر الآسيوية وانهيار أسواقها المالية، فقد أعلن في لجنة البنوك الأمريكية عام 1994 أن بعض أدوات المشتقات المالية تم تصميمها خصيصاً لتمكين المؤسسات الاستثمارية من المقامرة.

### 3-التوريق:

التوريق المصرفي هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، ويمكن أن يأخذ التوريق عدة أشكال، كتوريق القروض أو الديون، توريق تدفقات الفوائد المستقبلية، توريق مستحقات نقدية متوقعة وتوريق الموجودات العينية.

<sup>1</sup> الغالي موسى رحمانى وبن ابراهيم، البنوك الاسلامية بين الطوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الازمة المالية الحديثة، العدد الثامن، 2010، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، مجلة ابحاث الاقتصادية والادارية ص216-

### 4-الرهن العقاري:

وكان موضوع الرهن العقاري هو السبب الرئيسي للأزمة، لأن البنوك أهملت في التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض ما خلق طلبًا متزايدًا على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد.

ومن منظور إسلامي فإن هذا الأسلوب للرهن العقاري غير جائز شرعًا، وفي ذلك جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 6/1/25 في دورته المنعقدة في مارس 1999. الذي ينص على أن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وينبغي أن يوفر بالطرق المشروعة بمال حلال وإن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية

والإسكانية ونحوها من الإقراض بفائدة قلت أو كُثرت هي طريقة محرمة شرعًا، لما فيها من التعامل بالربا، وهناك طرق مشروعة يُستغنى بها عن الطرق المحرمة لتوفير المسكن بالتمليك.<sup>1</sup>

### إعادة بيع أو رهن العقار:

كثيرًا ما يقوم المشترون ببيع العقار المرهون أو رهنه مقابل قرض جديد بفائدة، وبالتالي يتحمل العقار الواحد بحقوق رهن متعددة، وما حدث في الأزمة أنه عند توقف المقترض عن السداد لم تكفي قيمة العقار المرهون عن سداد المقترضين.

وهذه المسألة باطلة شرعًا لأمرين: أولهما أنها معاملة تنتطوي على قرض جديد بفائدة ربوية، والربا محرم شرعًا، وثانيهما: أن الفقه الإسلامي نص على أنه لو رهن الشخص الشيء المرهون بدين آخر غير الأول بدون إذن المرتهن لا يصح، ولو بإذن يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الأول؛ لأن الرهن حق على عين، ولا يجتمع حقان على عين واحدة، وكذلك إذا باع

<sup>1</sup> الغالي موسى رحمانى وبن إبراهيم، مرجع نفسه، ص 216-222

الراهن الشيء المرهون يصير الثمن رهنا لا يجوز التصرف فيه؛ فإذا أذن المرتهن للراهن بالبيع والتصرف في الثمن سقط حقه في الرهن، وبالتالي يكون القرض خاليًا من الرهن.

### 5-أساليب المضاربة قصيرة الأجل:

من الأساليب التي أشعلت نيران الأزمة المضاربات المالية (غير تلك المنصوص عليه في البنوك الإسلامية، وصلة هذه الممارسات بالأزمة يظهر في أن المسئولين في أمريكا وأوروبا أصدروا قرارات بوقف المضاربات قصيرة الأجل لمدة 12 يوما في أمريكا ولمدة أربعة أشهر في إنجلترا، وعلى الأخص أسلوب البيع على المكشوف، مما يؤكد أن لهذه الأساليب دورا في حدوث الأزمة.

### 6-تضخم الاقتصاد المالي وانفصاله عن الاقتصاد الحقيقي:

إن انفصال السوق المالية (سوق الأوراق المالية والسوق النقدية) عن السوق الحقيقية (الاقتصاد الحقيقي)، أدى إلى زيادة التعامل بالأصول المالية وفي النقود والتمويل ذاته بيعةً وشراءً من خلال المداينات، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل متاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما. ولما أصبح الاقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة من الأصول، وإنما إلى ناطحات من الديون التي رُكِّبت بعضها فوق بعض في توازن هش، ومن أجل المزيد من كسب العوائد في صورة فوائد وفروق أسعار، لذا فإنه عند وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدث في توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري عن سداد القروض، انهار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة، وفي الاقتصاد الإسلامي فإن أي تيار مالي لا بد أن يقابله تيار سلعي في ربط محكم، ولا يسمح الإسلام بجني أرباح من خلال التيارات المالية وحدها، وإلا كان هذا ربا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الغالي موسى رحمانى وبن ابراهيم، مرجع نفسه، ص 216-222

ثانياً: ما بعد العاصفة الآثار على النظام المصرفي الإسلامي.

باعتبار البنوك الإسلامية جزء من المنظومة المالية والنقدية العالمية، فهي تؤثر وتتأثر بكافة الأحداث الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، لكن تأثرها بالأزمة المالية الراهنة (2008) كان أقل حدة مقارنة بالبنوك التقليدية، فعلى العموم إن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة:

فأما تأثر المصارف الإسلامية بطريقة مباشرة، فهي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولية المرتبطة بالقطاع العقاري، إلا إن تلك الاستثمارات كانت محدودة، ولم تؤثر على مراكزها المالية، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيراً.

أما التأثير غير المباشر للأزمة على المصارف الإسلامية، فتمثل في تلك المصارف التي تأثرت لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة، إلا إن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه أن تأثرها كان محدوداً، كما إن أي منها لم يتعرض للإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من المصارف المركزية بسبب الأزمة. كما إن بعضاً من التأثير كان ايجابياً، وفيما يلي سيتم إبراز أهم الآثار الإيجابية والآثار السلبية على البنوك الإسلامية المترتبة عن الأزمة المالية العالمية الحديثة:

### 1\* \_ الآثار الإيجابية

لقد تمكنت البنوك الإسلامية من أن تتجنب الكثير من الأضرار التي تسببت بها أزمة الرهن العقاري بفضل تقيدها بمبادئ الشريعة الإسلامية، بل أن هذه الأزمة أكسبت البنوك الإسلامية المزيد من العوامل الإيجابية التي تزيد من قوتها، وتتمثل أهم المكاسب خلال وبعد الأزمة المالية الحديثة فيما يلي:

أ- بروز ظاهرة المصارف الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها هذه الحقيقة دفعت أصوات غربية كثيرة للمطالبة بتطبيق نظم

التمويل الإسلامي للخروج من الأزمة وكان آخرها وأهمها دعوة الفاتيكان لتبني التمويل الإسلامي ولو جزئياً كـمخرج من الأزمة الاقتصادية العالمية ودعوة مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا. فقد وعدت وزيرة المالية الفرنسية، كريستين لاغاردية، بإجراء تعديلات على النظام التشريعي والقانوني لتمكين فرنسا من أن تصبح سوقاً رئيسة للتمويل الإسلامي، إذ يدعي تقرير أعده أستاذ الاقتصاد أوليفير

باستري أن باستطاعة فرنسا استقطاب مبلغ يصل إلى 100 مليار يورو (136.9 مليار دولار) من المؤسسات المالية الإسلامية.

ب- اكتسبت المنتجات الإسلامية مزيداً من المصداقية باعتبارها ملاذاً للاستقرار خاصة مع استمرار البحث عن نظام مالي جديد لمرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية الحالية، حيث شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً بمعدل سنوي مقداره 15 % في عام 2008 ووصل حجمه حول العالم إلى تريليون دولار، أي ما يعادل 5 أضعاف ما كان عليه في عام 2003، وكما أظهرت الدراسة التي أجرتها مجلة ذي بانكرماغزين " أن الأصول التي تملكها البنوك التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة عملياتها أو الوحدات المصرفية الإسلامية التي تعمل ضمن بنوك تقليدية ارتفعت بنسبة 28,6% لتصل إلى 822 مليار دولار (550 مليار يورو) في عام 2009، مقابل 639 مليار دولار (430 مليار يورو) في عام 2008، حيث بلغ إجمالي النمو السنوي للأعوام 2006 - 2009 نسبة 27,86%، وتشير التوقعات إلى أن الأصول ستصل إلى 1,033 مليار دولار في عام 2010، ويتناقض ذلك بشكل كبير مع الركود في قطاع البنوك التقليدية، حيث دلت دراسة على أن أكبر 1000 بنك في العالم والتي أجرتها المجلة في تموز/يوليو الماضي، نمواً سنوياً في الأصول لا يتجاوز 6,8%.

ج- أما على صعيد الأرباح المتحققة، فقد حققت الكثير من المصارف الإسلامية نمواً في الأرباح زاد عن الأعوام السابقة، في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من المصارف التقليدية لخسائر فادحة، وعلى السبيل المثال لا الحصر، فإن مجموعة البركة المصرفية حققت إيرادات تشغيلية بقيمة 586 مليون دولار عن عام 2008، ونما صافي أرباح المجموعة بنسبة 37% ليصل إلى 201 مليون دولار أمريكي.

د- حافظت البنوك الإسلامية في نهاية 2008 (أي بعد حدوث الأزمة المالية) على تفوقها من حيث مؤشر الأمان على البنوك التقليدية، فبلغت نسبة الدين من رأس المال 5.8% مقارنة بـ 10.3% للبنوك التقليدية و8.5% في المائة للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

هـ- تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية، وتظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008م إلى (60) مليار دولار وتعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة، وكذلك دول الخليج وتدرس كل من بريطانيا واليابان وتايلاند إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها.

و- أما على مستوى توظيف الموارد البشرية، نجد أن المصارف الإسلامية تزيد من الطلب على الموظفين، في الوقت الذي تقوم فيه البنوك التقليدية في الدول الغربية بتخفيض عدد الموظفين لديها وبأعداد كبيرة.

ز- زيادة إقبال البنوك الربوية (التقليدية) على تبني بعض الخدمات المالية الإسلامية في شكل شبابيك وفروع خاصة بالتعاملات المالية الإسلامية، مما جعل نشاط البنوك الإسلامية يمتد إلى أكثر من 50 دولة حول العالم.

ح- تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي على غرار جامعة دوفين في باريس، كانت قد بدأت بتقديم دروس خاصة موجهة للطلاب والكوادر الراغبين بالعمل في مجال

الصيرفة الإسلامية في فرنسا، وتزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص.

ط- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هروباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفاً من إفلاس المصارف التقليدية.

### 2\* \_ الآثار السلبية

على الرغم من عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية بالشكل العنيف الذي تعرضت له البنوك التقليدية، فإنه لا يمكننا إهمال أهم التأثيرات التي تعرضت لها المصارف الإسلامية عقب الأزمة المالية العالمية، والتي نوجزها في النقاط التالية:

أ. كشفت دراسة أعدها الدكتور حاتم غومة والدكتور نبيل غلاب المحللان الماليان في البنك الإسلامي للتنمية، في الفترة 2006 2008 أن العائد على حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية تهاوي بنحو 33.5، مقارنة بـ 90.34% بالنسبة للبنوك التقليدية الخالصة و32.34 في البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية في نفس الفترة 2006 2008، وأن حدة الانخفاض تكون باختلاف نوع البنك.

ب. انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات المصارف الإسلامية في هذه البورصات سواء استثماراً مباشراً أو عن طريق صناديقها الاستثمارية.

ج. هناك بنوك إسلامية تعمل في الدول التي تعرضت للأزمة، لذلك ستكون هي الأخرى عرضة للتأثر بالأزمة من خلال مستوى أداء خدماتها ومداخيلها التي ستتأثر بالضرورة بالانهيارات التي مست جميع القطاعات في تلك الدول.

د. تزايد مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية، مع وجود غموض وعدم ووضوح فيما يتعلق بطبيعة إيداعاتها لدى البنوك

العالمية من حيث نوع العملة ودرجة تركيز البنوك في دول معينة، وحجم الإيداعات المتبادلة بين البنوك الإسلامية والأجنبية.

هذه الإيداعات تحكمها القواعد الفقهية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية، لاسيما في مجالات الخدمات المصرفية والقيام بدور الوكالة نيابة عن المصارف الإسلامية، كما أن من متطلبات التعاون هو الاحتفاظ بالأرصدة بين الطرفين، لذا فإن بعض المصارف الإسلامية. قد تأثرت بالأزمة بسبب ارتباطها بالمصارف المرابحة الأمريكية التي تركزت قروضها على منح الائتمان العقاري.

\* تأثير ارتباط البنوك الإسلامية في احتياجاتها المالية بالعملات القيادية الدولية الرئيسية كالدولار واليورو.

**المبحث الثالث: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**

**المطلب الأول أهمية المنتجات التمويلية والاستثمارية في المصارف الإسلامية**

**أولاً: أهمية صيغ التمويل بالمشاركة والحاجة إلى تفعيلها**

يعتبر نظام المشاركة بديلاً للنظام المصرفي التقليدي، حيث تُعدّ قاعدة المشاركة في الغنم وتحمل الغرم الناتج عن العملية التمويلية والاستثمارية الأساس الذي قامت عليه الصناعة المصرفية الإسلامية، وتكمن أهمية هذه القاعدة في تحقيق العدل والمساواة بين مختلف الأطراف، وتساهم في تخفيض تكاليف الوساطة المالية الناتجة عن نظام الفوائد المسبقة<sup>1</sup>.

### 1- أهمية صيغ التمويل بالمشاركة

\* تعتبر المشاركة نموذجاً تمويلياً يصلح لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية وغيرها، فيما يلي نعرض أهمية الأساليب التمويلية القائمة على مبدأ المشاركة<sup>2</sup>

\* يُعتبر التمويل القائم على المشاركة مورداً مالياً وأسلوباً تمويلياً بديلاً عن التمويل القائم على أساس الفائدة بالنسبة للمشروعات الإنتاجية والصناعية، حيث يوفر لها رأس المال اللازم، ويوفر أصحاب الخبرة الكافية لاستثماره في حالة المضاربة؛

\* باعتبار أن الربح المتحقق والناتج عن العملية الاستثمارية يخضع لعوامل السوق، فإن التمويل بالمشاركة يحقق العدالة في توزيعه بين الأطراف المشاركة، ويحمّلهم الخسائر التي قد تقع، وبهذا يحقق هذا الأسلوب التمويلي التزاماً واضحاً بالضوابط الشرعية، فلا يضمن الربح كالنظام الربوي في إطار سعر الفائدة، كما لا يوقع في الغرر بسبب تحمل

<sup>1</sup> لعمش امال، مرجع سبق ذكره 2011-2012

<sup>2</sup> صالح صالح وعبد الحليم غربي. (ماي 2009). "دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: المظام المصرفية الإسلامي نموذجاً، الجزائر: جامعة خميس مليانة، ص 403-408.

الطرفين للغرم، فلا يوجد رابح دوماً ولا خاسر دوماً؛ وبهذا يخلو التمويل بالمشاركة من كل أنواع الظلم؛

\* يرتبط فيه الربح بالملكية أو العمل؛ وهو الأمر الذي يجعل من استحقاق الربح أمراً موضوعياً وشرعياً، على عكس التمويل الربوي الذي يقوم أساساً على الاستغلال؛ وهذا ما يجعله نظاماً قائماً على الظلم؛

\* يرتبط التمويل على أساس المشاركة بالاستثمار الإنتاجي الحقيقي؛ فيحقق قيمة مضافة حقيقية، ويحد من ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار؛ وهو الأمر الذي يخفض تكاليف الإنتاج - ففي التمويل الربوي تُحمّل الفائدة والأقساط لها- وبالضرورة يُخفض من تكلفة المنتج النهائي، وهذا ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

\* تختلف أساليب وتطبيقات التمويل بالمشاركة وفي مختلف القطاعات، فنجد المشاركة الثابتة التي تأخذ طابع الاستمرارية، والمشاركة المتناقصة التي تنتهي بعد مدة معينة، بتنازل أحد الطرفين دفعة واحدة أو على دفعات والمضاربات المقيدة بمشروع معين، والمطلقة التي تتيح حرية التصرف وغيرها من التطبيقات التي تجعل هذا الأسلوب مرناً.

تختلف أساليب وتطبيقات التمويل بالمشاركة وفي مختلف القطاعات، فنجد المشاركة الثابتة التي تأخذ طابع الاستمرارية، والمشاركة المتناقصة التي تنتهي بعد مدة معينة بتنازل أحد الطرفين دفعة واحدة أو على دفعات والمضاربات المقيدة بمشروع معين، والمطلقة التي تتيح حرية التصرف وغيرها من التطبيقات التي تجعل هذا الأسلوب مرناً.

### 2- الحاجة إلى تفعيل صيغ التمويل بالمشاركة:

معروف أن أساليب المشاركة تعتبر من أكثر الأساليب مصداقية من الناحية الشرعية، حيث تحقق العدالة في توزيع الغنم والغرم بين أطراف العملية الاستثمارية، لذا كانت الأساس الذي قامت على كل المؤسسات المالية الإسلامية على اختلاف أنواعها.

أنها أيضاً تعتبر من أكثر الصيغ مخاطرة، سواء تعلق المخاطر برأس المال الذي لا يمكن ضمانه ولا ضمان الأرباح التي تتولد عنه، أو كانت مخاطر أخلاقية بالنسبة للتمويل بالمضاربة، وهذا ما جعل المصارف الإسلامية تتراجع عن تطبيقها ضمن استخداماتها للأموال، فكان لهذا تأثير على العمل المصرفي الإسلامي الذي واجه العديد من الانتقادات بعد أربعة عقود من الوجود.

تحافظ المصارف الإسلامية على خصوصيتها والأساس الذي قامت عليه، يجب عليها تفعيل استخدام صيغة المشاركة، بحيث تتحول المصارف الإسلامية من صيغة المضاربة إلى صيغة المشاركة في الحالات التي يكون فيها العميل مضارباً، وبهذا تتوزع الخسارة الناتجة على الطرفين بسبب اشتراك العميل في رأس المال<sup>1</sup>، وهذا ما يقلل من المخاطر الأخلاقية الناتجة عن عقد المضاربة.

ويمكن للمصرف الإسلامي أن يتجنب مخاطر رأس مال المضاربة الممنوح للمتعاملين نسبة ببيع من حصته لطرف ثالث كأن تكون شركة تأمين مثلاً بثمن مؤجل يعادل قيمة رأس المال وهذا طبعاً جزءاً من ملكيته، والجزء المتبقي يعتبر مضاربة تعود عليه بالعوائد<sup>2</sup>، وبالتالي يحقق مقصد حفظ المال وتنميته.

### ثانياً: أهمية صيغ التمويل التجاري والإجارة

نعرض فيما يلي أهمية كل من الأساليب التمويلية التجارية، والأساليب القائمة على عقد

الإجارة:

<sup>1</sup> رفيق يونس المصري. (2003)، بحوث في المصارف الإسلامية. المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط2، ص334-335

<sup>2</sup> سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره 2007 ص 144-145

### 1- أهمية صيغ التمويل التجاري

لا تقوم صيغ التمويل التجاري على منح الائتمان في صورة نقدية عكس التمويل الربوي الذي يجعل من الأموال سلعة تُباع وتشتري لتحقيق أرباحاً تمثل الفرق بين الفائدة التي يفرضها على طالبي الأموال والتي تكون مرتفعة، والفائدة التي يدفعها لأصحاب الأموال، وإنما تتميز بتوسطها للسلع والخدمات لتكون بذلك دائرة التمويل تابعة لدائرة النشاط التجاري الحقيقي. وباعتبار أن المال وسيط في التبادل ولا يمكن للمصارف الإسلامية منحه إلا عن طريق آلية القرض الحسن، فإن الأساليب التمويلية التجارية تمكّن المتعاملين من الحصول على السلع والخدمات مقابل تأجيل أو تقسيط دفع أثمانها بالاتفاق حسب بين الطرفين.

فبالنسبة لكل من المرابحة والبيع الأجل والاستصناع، فإن المصارف الإسلامية تتكفل بتوفير السلع والخدمات المطلوبة والمواصفات المحددة في الوقت المعين، على أن يكون دفع أثمانها بطريقة مقسطة خلال المدة المحددة أو دفعة واحدة في نهاية الفترة.

أما بالنسبة للسلم والاستصناع (في حال دفع الثمن حالاً)، فيقوم المتعامل بدفع الثمن أثناء إبرام العقد، على أن يقوم المصرف الإسلامي بتوفير السلعة أو الخدمة بعد مدة معينة وفي تاريخ يُتفق عليه في العقد.

بالإضافة إلى الأهمية المذكورة سابقاً، فإن أساليب التمويل التجاري تعتبر أدوات مهمة في التحوط من المخاطر، ونبين ذلك فيما يلي<sup>1</sup> يمكن التحوط من مخاطر العائد والسيولة معاً من خلال تنويع الثمن المؤجل، بحيث لا يكون بعملة واحدة، وإنما من العملة المطلوبة وأصول مالية أخرى غير نقدية ومقبولة شرعاً، كالمعادن والأسهم والصكوك القابلة للتداول وغيرها، يتحدد وزنها من الثمن الأصلي، وأي تغيير في معدلات العائد السائد سينعكس على أسعارها، وبالتالي تحييد مخاطر العائد، وقابلية تداول الأصول المالية يمكن من تجنب مخاطر السيولة.

<sup>1</sup> سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره 2007 ص 147-156

يمكن التحوط من مخاطر العائد في البيع الآجل خاصة في العقود المتوسطة والطويلة بزيادة مقدار القسط الدوري المدفوع إذا ارتفع معدل العائد مع بقاء الدين ثابتاً وتخفيض مدة السداد، وفي حال انخفاض معدل العائد يُخفض مقدار القسط مع بقاء الدين ثابتاً وزيادة مدة السداد، وهذا يتم بتراضي الطرفين، فتخلو من الربا والغرر.

يمكن التحوط من مخاطر السيولة عن طريق بيع السلم الموازي، حيث يقوم رب السلم (الدائن) بإصدار سلم جديد بضمانه لبيع دين السلم الأول وبالمواصفات نفسها، فيمكن له تحقيق ربح. بما أنه ضامن للسلعة.

يمكن التحوط من مخاطر تقلبات الأسعار عن طريق السلم بالسعر، حيث يدفع المشتري مبلغاً محدداً من المال (1000) د.ج مقابل كمية من القمح محددة بقيمة (وليس المقدار) عند تاريخ التسليم 1100 د.ج، وبقسمة القيمة المحددة آجلاً (1100 د.ج) على سعر الوحدة عند حلول الأجل 22 د.ج، والنتيجة هي كمية السلعة الواجب تسليمها (50 كغ). فارتفاع السعر يجبره انخفاض الكمية المسلمة، وانخفاضه يجبره ارتفاع الكمية، ليتحقق انتفاع الطرفين وينتفي الغرر.

### 2 - أهمية التمويل بالإجارة

تضاف الإجارة إلى تشكيلة الأساليب التمويلية التي تتميز بفعاليتها بالنسبة لجميع أطرافها وتتمثل أهميتها في<sup>1</sup>

إذا أخذ المصرف الإسلامي صفة المؤجر، فإن الاستثمار في الإجارة يُتيح له تحقيق عائد مع وجود الضمان خلال فترة التمويل والمتمثل في الأصل محل الإجارة؛

<sup>1</sup> فليح حسن خلف. (2006). البنوك الإسلامية. الأردن: عالم الكتب الحديث، ط1، 2006، ص 399-400

\* توفير التمويل الكامل لقيمة الأصول الرأسمالية اللازمة لممارسة النشاط؛ ما يوفر السيولة النقدية، ويخفف من الأعباء والتكاليف التي يمكن أن تنتج في حال دخول شركاء جدد، أو اعتماد التمويل الربوي؛

\* تعتبر الأقساط الإيجارية مصروفات يتم خصمها من الأرباح الناتجة لتحديد الربح الخاضع للضريبة؛

\* إمكانية تطوير العديد من القطاعات وبخاصة منها القطاع الزراعي والخدمي، من خلال توفير المعدات والأصول مرتفعة التكنولوجيا، وهو الأمر الذي يزيد من كفاءة الإنتاج ويزيده.

### ثالثاً: أهمية الصكوك الاستثمارية

تعتبر الصكوك الاستثمارية الإسلامية من بين الأساليب المبتكرة التي تبنتها المالية الإسلامية من أجل فتح المجال لأكثر عدد من المتعاملين سواء لتفعيل الجانب الادخاري أو الجانب الاستثماري، وبالتالي المساهمة في تحقيق تنمية المال وتداوله.

### 1 - حجم إصدارات الصكوك في العالم خلال 2005-2010

لقد عرفت هذه المنتجات المالية قبولاً من طرف المتعاملين في السوق المالية ويظهر ذلك جلياً من خلال حجم الإصدارات التي تنمو بمعدلات مرتفعة من سنة إلى أخرى، ونعرض فيما يلي الإصدارات التي شهدتها الفترة 2005-2010:

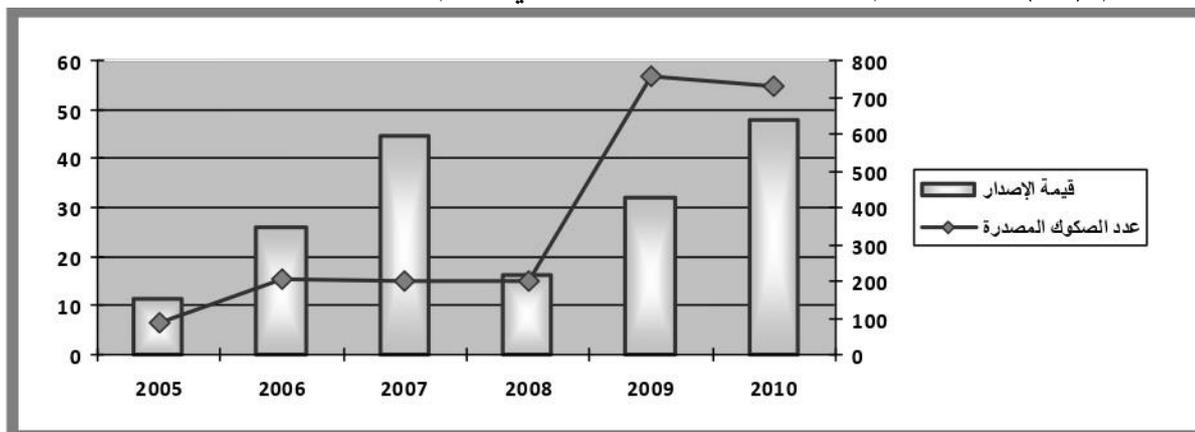
الجدول رقم(03): حجم إصدارات الصكوك وعددها في العالم خلال 2005-2010 الوحدة:

مليار دولار أمريكي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الإصدار	11.20	26.14	44.76	16.23	31.92	47.78
عدد الصكوك	87	208	198	199	758	730

Source : IFIS Global Sukuk Market : H2-2010 Report, Islamic Financial Information Service, 2011, p:2.

الشكل رقم (06): تطور حجم إصدارات الصكوك وعددها في العالم خلال 2005-2010



نلاحظ من خلال البيانات السابقة أنه وفي ظل الثلاث سنوات الأولى فقط قد ارتفع حجم الصكوك الاستثمارية الإسلامية المصدرة من 11 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 44 مليار دولار أمريكي سنة 2007، أي أن الإصدار قد تضاعف بمقدار 4 مرات.

وخلال سنة 2008، نلاحظ أن هناك انخفاضاً حاداً في حجمها رغم أن عددها ثابتاً تقريباً عند حدود 198 صكاً، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى أزمة الائتمان التي ألتمت بالنظام المالي العالمي في هذه السنة والتي أثرت سلباً على ثقة المستثمرين، ثم تعود إلى الارتفاع في السنتين التاليتين لتبلغ 47 مليار دولار أمريكي خلال 2010.

## 2- أهمية الصكوك الاستثمارية في إدارة السيولة

تثار لدى المصارف الإسلامية إشكالية إدارة السيولة سواء في حالة وجود الفائض، أو في حالات العجز، ذلك أنها لا تتوفر على الآليات اللازمة والمناسبة للقيام بذلك، على عكس

المصارف الربوية التي لا تعاني من هذا الإشكال باعتبار أنها تتعامل فيما بينها في توظيف الفوائض أو في الحصول على السيولة أثناء العجز، ويكون ذلك طبعاً على أساس معدل الفائدة المحرم شرعاً. وباعتبار أن الصكوك الاستثمارية تتميز بتعددتها وتنوعها، فيمكن للمصارف الإسلامية أن توظف الفوائض المالية بشراء هذه الأدوات المالية على أن تقوم ببيعها عند الحاجة إلى السيولة، حيث يعتبر التنوع في الحالة مطلباً ضرورياً للتحوط من المخاطر التي قد تتعرض لها مختلف الأنشطة التي تمويلها هذه الصكوك.

### المطلب الثاني: المتطلبات الشرعية وواقع ومستقبل الهندسة المالية في المصارف الإسلامية

تعتبر الضوابط الشرعية والاقتصادية التي تحكم عمل المصارف الإسلامية من أهم ما يميزها عن باقي المؤسسات المالية التقليدية، وهو الأمر الذي يؤثر على هندسة المنتجات المالية بها. وفيما يلي نعرض أثر هذه الضوابط، ثم واقع الهندسة المالية ومستقبلها.

أولاً: أثر ضوابط العمل المصرفي الإسلامي على هندسة المنتجات المالية

#### 1- معايير التمييز بين المنتجات المالية الإسلامية والتقليدية

حتى تحقق المنتجات المالية الإسلامية الاختلاف عن التقليدية لا بد أن تتوفر على عنصر الاقتصادية التي لا تتحقق إلا بوجود مجموعة من المعايير التي نذكرها فيما يلي:

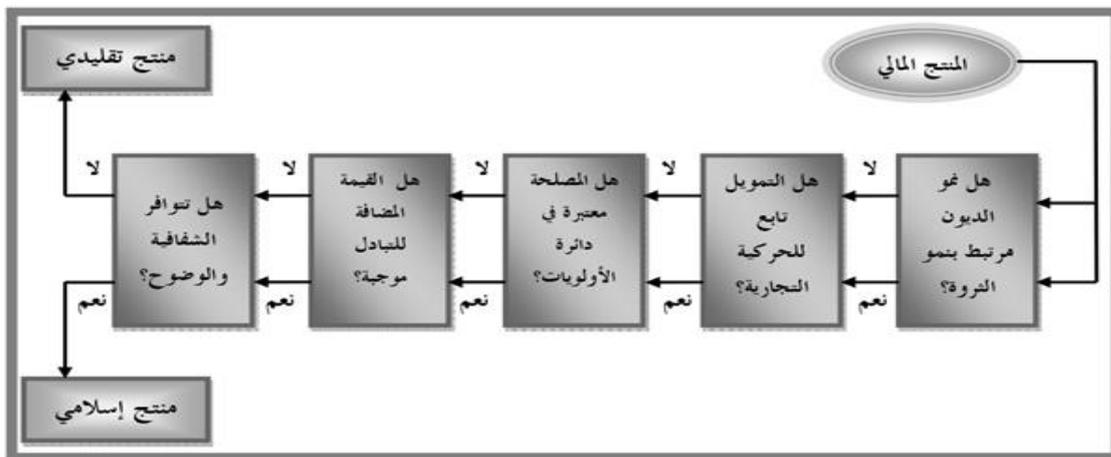
أ- معيار المديونية: يقتضي هذا المعيار أن يرتبط نمو المديونية بقيمة السلع والأصول المشكلة للثروة، أن الدين الناتج عن سلعة معينة لا يمكن أن يزيد عن قيمتها زائداً هامش الربح، فأي منتج مالي لا يحترم هذه القاعدة يخرج من دائرة المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

ب- معيار ارتباط التمويل بالتبادل: حيث أن التبادل الحقيقي للسلع والخدمات يسمح بالحصول على عوائد تمكن من تسديد المستحقات المترتبة عن التمويل هامش الربح في البيع المؤجل)، وبهذا تتغير القاعدة التي يقوم عليها النظام الربوي ليصبح التمويل تابعاً للبيوع ويحقق أهدافها.

ج- معيار المصالح الشرعية: يقتضي هذا المعيار أن يقوم التمويل والاستثمار على احترام سلم الأولويات التي ترتبها الشريعة ابتداء بالضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات، فالأولى بالمؤسسات المالية الاهتمام والتركيز على إقامة المشاريع الهامة وإنعاش القطاعات التي أسلمهم في تحقيق الصالح العام.

د- معيار القيمة المضافة: يتطلب هذا المعيار أن يكون حاصل القيمة المضافة للتداول موجباً وتعكس في مجموع الأرباح التي يحققها البائعون، وبهذا يكون في البيع مصلحة للبائع لحصوله على الربح ومصلحة للمشتري الذي ينتفع من السلعة في ذاتها أو أعلى، ليحقق قيمة مضافة أخرى.

من خلال بيعها بثمن معيار الوضوح والشفافية: إن الالتزام بهذا المعيار في المعاملات المالية من شأنه أن يعزز جانب المصادقية فيها، ويحد من الحيل التي قد تشوبها والتي ما وضعت إلا لتخدم مصلحة طرف على حساب طرف آخر، وما كان العقد ليبرم لو لم تكتم<sup>1</sup> :  
 الشكل رقم (07): المعايير الموضوعية للتمييز بين المنتجات المالية الإسلامية والتقليدية



المصدر: صالح صالحي وعبد الحليم غربي، "دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 65 ماي 2009، ص: 10.

<sup>1</sup> سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره، 2007

### 2- حقيقة المنتجات المالية السورية

تعرف المنتجات المالية السورية على أنها: "منتجات تكتمل فيها السلامة الشكلية، لكن في حقيقتها لا تتضمن المتطلبات الشرعية ويختلف ذلك بحسب المنتجات والعمليات، وحتى وإن التزمت بالمتطلبات الشرعية فإن بعدها عن الاهتمام بالسلامة المقاصدية يجعلها منتجات سورية"<sup>1</sup> فالمنتجات السورية تعتبر نتيجة حتمية للحيل التي يتحقق فيها المقصد الشخصي على حساب المقصد الشرعي، مثل العينة التي تقوم على بيعتين متتاليتين لتؤدي في النهاية إلى القرض القائم على الربا المحرم شرعاً، ولا تحقق أي قيمة<sup>2</sup>، هذه الأخيرة التي تعتبر معياراً أساسياً لسلامة المنتج المالي وخروجه من دائرة المنتجات التقليدية.

ومن الأمثلة التي تدخل أيضاً ضمن المنتجات السورية التورق المصرفي الذي يقوم على مجرد توسيط للسلع بهدف الحصول على السيولة، ويتحمل فيه المتورق تكاليف القبض والحيازة وخسارة

البيع الفوري التي تعتبر كلها تكاليف إضافية لا تفيده بشيء. ويعتبر السلم بديلاً لهذه الآلية، فيمكن الحصول على السيولة الآنية مقابل تسليم سلعة مؤجلة دون أي إجراءات إضافية. 1 ثانياً : واقع ومستقبل الهندسة المالية الإسلامية

إن تبني المصرفية الإسلامية للمنهج الابتكاري يحقق لها من الميزات ما يمكنها من البقاء والاستمرارية في ظل منافسة قوية، إلا أن الواقع يثبت أنها تواجه مجموعة من المشاكل والتحديات التي شأنها أن من تعيق مسار تطور المؤسسات المالية الإسلامية.

#### 1) واقع تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

بالرغم من أهمية المنتجات المالية الإسلامية في الاقتصاد؛ إلا أنّ مقدار الاهتمام بدراساتها والعناية بتطويرها وتحقيق أهدافها لا يتناسب مطلقاً مع تلك الأهمية، وذلك للاعتبارات التالية:

أ- مخصصات التطوير: حجم الإنفاق المخصص للبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية لدى المؤسسات المالية الإسلامية يكاد يكون معدوماً؛ مقارنة بربحية هذه المؤسسات وأدائها المالي؛

<sup>1</sup> طلعت زكي حافظ. (2011). "تهم التحايل باسم المصرفية الإسلامية... الأسباب والحلول. المملكة العربية السعودية: صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، العدد 6562، 2011،

<sup>2</sup> سويلم، مرجع سبق ذكره 2007 ص13

ب- **التنظيم الإداري**: عدد قليل من المؤسسات المالية الإسلامية التي تنشئ إدارات متخصصة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وتتوزع هذه المهمة في الغالب بين الهيئات الشرعية وإدارة التسويق والإدارات المختلفة للبنك؛

ج- **الأهمية الاستراتيجية**: هناك غياب واضح لتطوير المنتجات في الخطط الاستراتيجية والرؤية التي تحكم مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية؛

د- **الواقع العملي**: تقدم المؤسسات المالية الإسلامية الكثير من المنتجات باستمرار.

### (2) تحديات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

إن أهم ما يميز المنتجات المالية الإسلامية هو تنوعها وتعددتها بشكل يمكن أن يحقق تلبية جميع الاحتياجات التمويلية، ويضمن مواجهة التنافسية من قبل المؤسسات المالية التقليدية، ولكن هذا لم يكن بالكافي لإثبات مكانة المؤسسات المالية الإسلامية على الصعيد المالي، وهذا يرجع في الأساس إلى اعتمادها على منتجات محدودة تبتعد من جهة عن قاعدة المشاركة التي يقوم عليها التمويل الإسلامي؛ ولا تتمتع بالكفاءة اللازمة لمواجهة المنافسة من جهة أخرى<sup>1</sup> ولعل من أبرز التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية بمختلف مؤسساتها في تطوير منتجاتها التمويلية والاستثمارية ما يلي: I توجيه معظم العمليات المصرفية نحو التمويل المحدد العائد (البيع والإيجارات)، وليس الاستثمار القائم على المشاركة في الربح والخسارة؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية؛

الاختلاف بين المؤسسات المالية الإسلامية في استخدام المنتج الواحد (العقود، النماذج، الإجراءات، آليات التنفيذ، الضوابط والشفافية والتوثيق الكامل لهذه المنتجات)؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم فهم المتعاملين للصناعة المالية الإسلامية؛

عدم توافر بيئة مناسبة لاستحداث منتجات جديدة مشتقة أو مبتكرة، والاقتصار على عدد محدود من المنتجات أو ابتكار منتجات شاذة تخالف الإجماع؛ الأمر الذي يؤدي إلى التسرع في طرح المنتجات دون وجود مرجعية للصناعة تقوم بضبط عملية التطوير وحمايتها وتوجيهها وإدارتها بالشكل الذي يبتعد بها عن

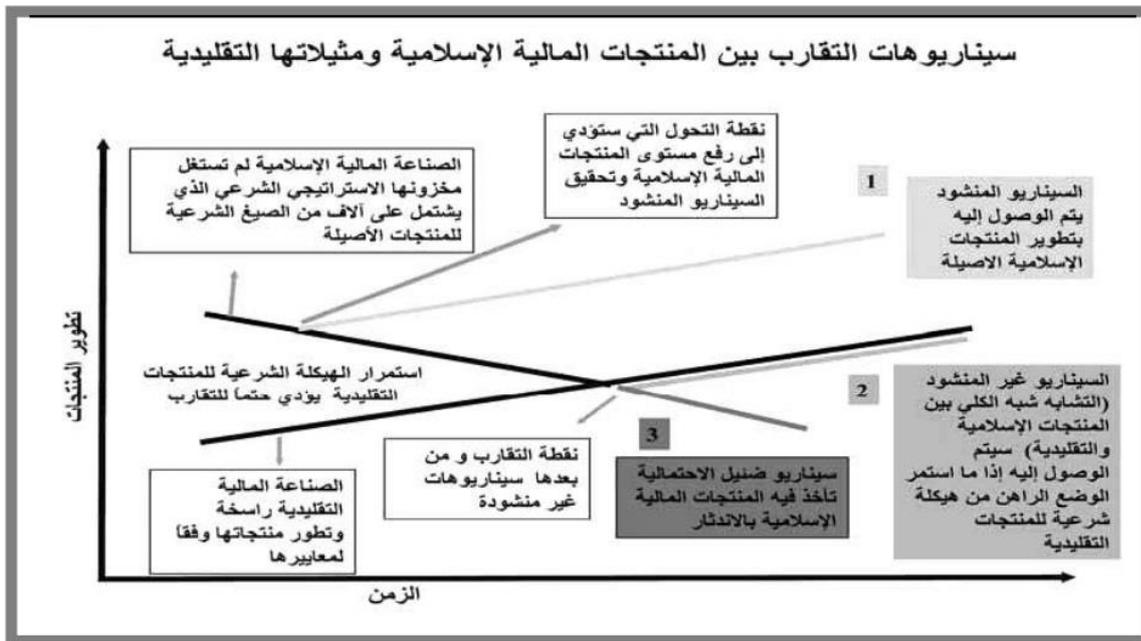
<sup>1</sup> بد الحليم غربي. (2009). الابتكار المالي في البنوك الإسلامية "واقع وأفاق". سطيف، الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، العدد 9، ص 227-228

الانفرادية؛ محاكاة المؤسسات المالية التقليدية في تحديد تكلفة عمليات التمويل وذلك بالاسترشاد بمؤشر الفائدة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تنامي عدم ثقة العملاء وفقدان هذه المؤسسات للتميز والاستقلالية، وي طرح أهمية إيجاد مؤشر ربحية بديل عن سعر الفائدة لقياس عائد عمليات التمويل؛

بعد ما أفرزته العولمة المالية. مشتقات، كان لزاماً على المؤسسات الإسلامية تطوير منتجات مصرفية ومالية تستجيب لمختلف الرغبات، وهو أكبر تحدٍ يواجه الصناعة المالية الإسلامية. -3- مستقبل الهندسة المالية الإسلامية.

إذا ما بقي الحال على ما هو عليه من عمليات الهيكلية الشرعية لمنتجات تقليدية؛ فإن مستوى المنتجات المالية الإسلامية (بحكم أنها شرعية) سينحدر ليصل إلى نقطة يتقارب فيها مع مستوى الخدمات التقليدية. وستكون الصناعة المالية الإسلامية أمام ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) محتملة في المستقبل المنظور، والممثلة في الشكل الموالي<sup>1</sup>

الشكل رقم (08): سيناريوهات التقارب



المصدر: عبد الحليم غربي، مرجع سابق، ص: 237. نقلا عن ناصر الزيادات "حذار"

المبالغة في تقليد المنتج التقليدي"، جريدة القبس الكويت 20/01/2008، ص : 46.

حيث أن:

<sup>1</sup> خوجة، ادارة المصارف 2007 ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، دار الوفاء لنديا، الطبعة الأولى.

أ- **المشهد الأول (الأقوى احتمالاً):** يتمثل في الإستراتيجية التي يجب أن تتبناها الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق استدامتها؛ فالمطلوب منها أن تتحول في المستقبل العاجل إلى استغلال المخزون الاستراتيجي من الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية الأصلية في عمليات التطوير تحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق وتُسهم في تحقيق التنمية والابتكار؛ حتى الاقتصادية المحلية؛

ب- **المشهد الثاني (الأقل احتمالاً):** يتمثل في أن تتشابه المنتجات المالية الإسلامية تشابهاً كبيراً مع بعض المنتجات المالية التقليدية، وهو أمر سيعمل حتماً على دعم المنتجات المالية التقليدية ورفع مستوياتها واستدامة صناعتها، تماماً كما يعمل على إضعاف خصوصية ومزايا الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها؛

ج- **المشهد الثالث (الأضعف احتمالاً):** يتمثل في اندثار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة عدم تطوير منتجات أصيلة تدعم استدامة الصناعة، ونتيجة لاستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلية الشرعية لمنتجاتها؛ فستصبح جميع المنتجات من نتاج الصناعة التقليدية.

هنا تبدو الحاجة ماسة لدعم آليات البحث والتطوير والابتكار ودراسة الفرص لتحقيق ما يأتي<sup>1</sup>

تطوير آليات جذب الأموال في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تعميم تجربة الودائع الادخارية والاستثمارية القائمة في بعض المصارف وغيرها من الأوعية القائمة على المشاركة في الربح وتقليص الاعتماد على الحساب الجاري كأساس للأموال المجتذبة، وذلك دعماً لآليات التفاعل الإيجابي بين المؤسسات المالية والجمهور؛ تطوير آليات تكوين الأوعية الاستثمارية المستقلة ذات المشاركة الجماهيرية الواسعة كالصناديق الاستثمارية والمحافظ

<sup>1</sup> عبد الباري مشعل. (2005). "آليات تطوير المصارف والشركات الإسلامية". .. المؤتمر المصرفي الإسلامي الثاني: رؤية جديدة للصكوك الإسلامية، 8-10 مايو 2005، ص98.

الاستثمارية والصكوك الاستثمارية بما يحقق التفاعل الإيجابي بين الجمهور والمؤسسات المالية من جهة، وبما يؤدي إلى تجميع موارد مالية كبيرة قادرة على دعم المشروعات الضرورية على مستوى الاقتصاد والمجتمع كمشروعات البني التحتية والمرافق العامة وغيرها؛

تطوير آليات توظيف الأموال من خلال دعم سبل تطبيق المشاركة والمضاربة وتقليص دور التمويل الديون تحقيقاً للمشاركة الإيجابية بين المؤسسات التمويلية والمستثمرين وفي هذا الصدد يبدو أن المجال مازال مفتوحاً لتطوير وابتكار منتجات إسلامية تتمتع بالمصداقية الشرعية من جهة، وبالكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى؛ وهذا يتطلب إعادة هيكلة آليات التطوير والابتكار وتطويرها من الواقع الحالي القائم على المحاكاة والتحوير للمنتجات التقليدية إلى بيئة تطويرية وابتكارية تقوم على دراسة الفرصة ابتداءً، ومن ثم التوغل في بحث المنتج الإسلامي الملائم لتطبيقه في هذه الفرصة والمؤسسات المالية مدعوة لدعم البحث والتطوير في هذا الاتجاه سواء على مستوى إدارتها الداخلية، أو على مستوى مراكز الأبحاث المستقلة؛ تطوير أساليب تقديم الخدمات المصرفية والرفع من مستوى الجودة والكفاءة اللازمة لمنافسة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المؤسسات التقليدية، ويتسم هذا الجانب بتحد كبير خاصة. إذا كانت هذه الخدمات تقدم بشكل مقبول شرعاً على مستوى المؤسسات التقليدية؛ العناية بأدوات تقليل المخاطر أو الاحتماء من خلال الكشف عن مكنوز تراثنا الفقهي ومن خلال الاجتهاد والابتكار الجديد لمنتجات إسلامية تحقق هذا الأمر، ومن هنا يجب التصدي لإيجاد بدائل للعقود المستقبلية، والاختيارات والبيع الآجل للعملاء، وغير ذلك.

### خلاصة الفصل:

وفي الأخير نستطيع القول أنّ الهندسة المالية الإسلامية تعتبر كأداة الفاعلة لحل مشكلات التمويل باعتبارها الطريقة الأساسية لتطبيق الأدوات المالية المبتكرة، فهي تعني ابتكار الأدوات المالية الجديدة كما أنها تؤدي الوظيفة التمويلية وطرق إدارتها، وهي في نفس الوقت تهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية الإسلامية وتطويرها بما يتلاءم والاحتياجات المالية المتنوعة والمتجددة وتعتبر الصناعة المالية الإسلامية القائمة على مبدأ الابتكار الذي ترشده ضوابط المعاملات المالية الإسلامية من أفضل الطرق لتطوير الهندسة المالية التي توفر المنتجات والأساليب التمويلية التي تحقق أعلى درجات الكفاءة المتخصصة واستخدام الموارد، ومن هذا المنطلق يجب تحديد الأسس التي لا بد منها لمعرفة كفاءة هذه المنتجات المالية ومدى فعاليتها واستجابتها لمتطلبات التمويل الإسلامي وانسجامها مع المعايير الشرعية.

الفصل الثاني:

دراسات السابقة



### تمهيد:

يعتبر موضوع الهندسة المالية من المواضيع الهامة؛ إلا أن الكتب حول هذا الموضوع وخاصة باللغة العربية لازالت غير كافية للإمام بجوانب الموضوع، وهذا بدوره يطرح صعوبة فهم ما يتعلق بالصناعة المالية بالمؤسسات الإسلامية سيما بعد الأزمة العالمية 2008م والتي كشفت عن عجز النظام الرأسمالي وأثبتت فشله في إنتاج أدوات مالية قادرة على تجنب الأزمات حتى مواجهتها؛ وفي حدود ما توفر لدينا من مراجع؛ يمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة كما يلي:

1- عبد الكريم قندوز "الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق" مؤسسة الرسالة ناشرون 41429 هـ - 2008م كتاب من 344 صفحة.

استهدف الكتاب معرفة أهمية السوقيين النقدية والمالية ودور الهندسة المالية في إيجادها بينهما وإمدادهما بالأدوات المالية الشرعية؛ كما تعرض إلى أهم المخاطر المحيطة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهندسة المالية في إدارتها وتوصلت دراسته إلى ما يلي:

\* الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية لكنه من حيث التخصص والمفهوم حديث نسبياً.

\* تهدف الهندسة المالية عموماً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتقاطع كلها في ضمان بقاء المؤسسة مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات والإستراتيجيات الأساسية كما أن لها حدوداً وأساساً تقوم عليها إذا تم تخطيها يؤدي إلى نتائج خطيرة كالإفلاس وانهايار الأسواق المالية.

\* الهندسة المالية الإسلامية لها خصائص تميزها عن الهندسة المالية التقليدية.

\* ستشهد صناعة الهندسة المالية الإسلامية خلال السنوات القليلة القادمة طفرات كبيرة.

2- سامي بن إبراهيم السويلم "التحوط في التمويل الإسلامي" بحث منشور من طرف المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: البنك الإسلامي للتنمية؛ جدة، السعودية 1428 هـ / 2007م كتاب 178 صفحة.

يهدف البحث إلى تطوير أدوات إسلامية لإدارة المخاطر وفقاً لمبادئ الاقتصاد الإسلامي؛ حيث تناول سبعة فصول وكان الفصل السادس يتحدث عن الهندسة المالية أما الفصل السابع والأخير تعرض فيه إلى أساليب تطوير المنتجات من منظور

إسلامي، كما احتوى البحث على المخاطر المتصلة بالعقود الإسلامية المعروفة (المضاربة، البيع الأجل والسلم) ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

\* إن الشريعة الإسلامية غنية بالحلول العملية التي تجمع بين الكفاءة والمصادقية الشرعية.

\* توضح الدراسة كيف يمكن تطوير أدوات إدارة المخاطر ضمن إطار المبادلات غير الصفرية التي تسمح بانتفاع الطرفين.

3- أحمد بلخير "عقد الإستصناع وتطبيقاته المعاصرة (دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية)، 1428هـ-2007/2008م، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي؛ جامعة الحاج لخضر، باتنة؛ كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية؛ قسم الشريعة؛ فرع الاقتصاد الإسلامي تطرق الباحث في الفصل الأول إلى التعريف بعقد الإستصناع من خلال استعراض أهم المبادئ، الأحكام الفقهية؛ الأركان الشروط والآثار كما تعرض في الفصل الثاني إلى الوظيفة التمويلية لعقد الإستصناع معرجا على مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه لينتقل بعدها إلى توظيف الإستصناع في المصارف ثم إلى مخاطره ومزاياه.

ينتقل بعده في الفصل الثالث إلى الوظيفة الاستثمارية لعقد الإستصناع ودوره في التنمية الاقتصادية ثم استعرض أهم مجالات تطبيق الإستصناع في الأنشطة الاقتصادية المعاصرة أما في الفصل الرابع، تناول فيه تجربة البنك الإسلامي للتنمية في التمويل بالإستصناع ليصل في الختام إلى مجموعة من النتائج والإقتراحات التي تخدم بعض الجوانب النظرية والعملية:

\* أعطى مفهوم عن الإستصناع الفقهي والاقتصادي وما يميزه عن باقي العقود الأخرى.

\* شروط صحة عقد الإستصناع وأنواع عقد الإستصناع والتزامات الأطراف في عقد الإستصناع.

4- هناء محمد هلال الحنيطي " دور الهندسة المالية الاسلامية في معالجة الازمات المالية"، ورقة بحثية أقيمت في المؤتمر العلمي الدولي حول " الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي" عمان الاردن 25/26/ذو الحجة 1431 هـ / 2010 م بالاشتراك بين جامعة العلوم الإسلامية العالمية و المعهد العالمي للفكر الإسلامي جاءت هذه الدراسة لبيان دور الهندسة والاسواق المالية الاسلامية لتوفير كل من الإجراءات الاحترازية لمنع وقوع الأزمات ؛ ذلك وتوصلت الدراسة الى ان هناك ضوابط خاصة للهندسة المالية الإسلامية تتمثل بالالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية وبينت كيف يمكن توفير تدابير راسخة وواقعية لعدم الوقوع في الأزمات من خلال الأسواق و الأدوات الإسلامية، وأن تكون الهندسة المالية الإسلامية صمام أمان لأزمات المستقبل المالية.

5- ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، 2014-2015، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق لمجموعة من الغايات وذلك من خلال-التعرف على ماهية الهندسة المالية ومختلف منتجاتها ومدى تأثيرها على سوق المال، توضيح أهمية ودور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات جديدة وذلك من خلال الإستفادة من تجارب الأسواق التقليدية.

ليصل في الختام الى مجموعة من النتائج والإقتراحات التي تخدم بعض الجوانب النظرية

والعملية:

✓ توضيح أهمية ودور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات جديدة وذلك من خلال الإستفادة من تجارب الاسواق التقليدية.

✓ تعد الهندسة المالية منهجا لنظام التمويل، تهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات والعمليات المالية وتطويرها في ظل الإحتياجات التي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة.

✓ زاد دور الهندسة المالية في إبتكار أدوات مالية جديدة كان أبرزها المشتقات فكانت وليدة حاجة وخدمة التغطية ضد المخاطر إلا أن تشابك معاملاتها زاد من حدة الأزمات وأصبحت تشكل الخطر بعينه الأمر الذي دعى المهندسون الماليون للاهتمام بإستراتيجيات إدارة المخاطر وطرق قياسها.

✓ الصناعة المالية الإسلامية هي: عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية والنقدية التي تتيح فرص التقليل من المخاطر والتخلي عن شرط الفائدة الربوية، تميزت عن نظيرتها بتمسكها بضوابط الشريعة الإسلامية إضافة للكفاءة الإقتصادية.

✓ على الرغم من صدارة ماليزيا في إصدار وتداول المنتجات الإسلامية محليا ودوليا وإبتكار السودان لمنتجات إسلامية أصيلة، إلا أن كل منهما تعاني من معيقات تحد من إنتشار الهندسة المالية الإسلامية.

6- طهراوي أسماء، خالدي خديجة، الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية، 2015، مجلة علمية، حيث تبرز أهمية البحث عن حلول مستحدثة ومبتكرة لتطوير أدوات مالية لإدارة مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية، ولعل واحدة من تلك الحلول نجد الهندسة المالية الإسلامية. وتعرف الابتكارات المالية على أنها التطوير والابتكار لأدوات مالية والبحث عن الحلول المبتكرة لمشاكل التمويل، ويمكن

من خلال الابتكارات المالية ايجاد العديد من الأدوات التي تمكن من التعامل مع المخاطر على اختلاف أنواعها.

ونتيجة للانفتاح الاقتصادي المتسارع لأسواق المال تزايد في العقود الأخيرة حجم المخاطر خاصة في القطاعات البنكية، لهذا من الضروري إيجاد منهج إسلامي لإدارة المخاطر وهذا من خلال الابتكارات المالية خاصة بعد النقص الكبير في أدوات إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية، ولهذا حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم مجموعة من البدائل الشرعية للمشتقات المالية مثل خيار الشرط والعربون وعقود الآجال الإسلامية بالإضافة إلى العقود المالية المركبة.

7-د. مختار بونقاب وآخرون، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، 2018، حيث تهدف هذه الدراسة إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تزخر بعدد النماذج والمنتجات المالية المبتكرة التي تتميز بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، كما أن تطبيق هذه الصناعة بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية يزيد من تنافسيتها مع مثيلاتها التقليدية، فضلا عن إيجاد حلول مبتكرة لحل مختلف مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات.

8-أ. نسيلي جهيدة، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، 2015، مجلة الاقتصاد الجديد، وهنا تظهر الدراسة إلى أهمية وضرورة تصميم هندسة مالية ذات كفاءة عالية لتنشيط وتفعيل المنتجات والأدوات المالية الإسلامية، التي تتماشى مع المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، حتى تكون بديلا للمنتجات المالية التقليدية وليس تقليدا لها. وتمثلت نتائج الدراسة في:

- تستمد الهندسة المالية الإسلامية مبادئها من قيم الإسلام التي تدعو إلى التحديث والتطور باستمرار، ضمانا لحسن الأداء وإيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل في إطار توجيهات الشرع الحنيف؛
- إن الصناعة المالية الإسلامية القائمة على مبدأ الابتكار الذي ترشده ضوابط المعاملات المالية في
- الاقتصاد الإسلامي، يعد من أفضل البدائل لتطوير الهندسة المالية التي توفر المنتجات والأساليب التمويلية التي تحقق أعلى درجات الكفاءة التخصصية والاستخدامية للموارد؛
- هناك حاجة لتأسيس مرجعية لصناعة الصيرفة الإسلامية تتألف من كل الكيانات والجمعيات والمؤسسات التي تولي هذه الصناعة وقتا وجهدا لتسويقها ونشرها، وفي أولها مجلس الخدمات المالية والإسلامية، والهيئة العمالية الإسلامية للاقتصاد والتمويل، والجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي.

9-د. بنو جعفر عائشة، الهندسة المالية الإسلامية كأداة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، 2017، مقال علمي، وتهدف هذه الدراسة لإثبات وجود المؤسسات المالية الإسلامية وإبراز منتجاتها في الأسواق المالية الدولية، ولا يتم ذلك إلا من خلال الابتكار والتطوير المستمر لتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تتميز بكونها أقل تكلفة وأدنى مخاطر وأعلى عائد، وتجمع بين المصادقية الشرعية وبين الكفاءة الاقتصادية في إطار ما يعرف بالهندسة المالية الإسلامية، وتمثلت نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

✓ تعرف الهندسة المالية بأنها: "تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقية ومبدعة للمشكلات الاقتصادية والمالية.

✓ لقد ساهمت الهندسة المالية بأدواتها المختلفة في ظهور العديد من الأزمات مما استلزم ضرورة إيجاد بديل لها لا يختلف عنها من حيث الجوهر أي الحث على الابتكار والاعتماد عليه لخلق قنوات وأدوات جديدة تناسب التغيرات السريعة في الأسواق المالية العالمية.

✓ أهم ما أنتجته الهندسة المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية والمشتقات المالية الإسلامية من خلال تكييف العقود التقليدية وجعلها تتماشى مع الشريعة الإسلامية، كما عرفت أيضا ظهور التوريق الإسلامي.

### خلاصة الفصل:

وفي الأخير يمكننا القول أن المؤسسات المالية الإسلامية تحتاج إلى نوع من التحوط ولاسيما في العقود التي تترتب على أثمان آجلة حيث يهدف التحوط إلى إدارة المخاطر والسيطرة عليها فيمكن للمؤسسة المالية الإسلامية تنويع محفظتها بين مضاربة ومشاركة وإجارة... الخ. فالمؤسسات بتطبيقها لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية يهدف إلى خفض التكاليف والرفع من العائد وبذلك تحافظ على أصولها واستثماراتها.

وبهذا جاء بحثنا ليكمل هذه الدراسات ويسلط الضوء عن الهندسة المالية الإسلامية وما يميز هذه الأخيرة عن نظيرتها بسبب الاهتمام بالملكية العامة والخاصة معا والتعرف على ما يمكن أن تقدمه الهندسة التقليدية من تكنولوجيا وكفاءة للهندسة المالية الإسلامية حديثة النشأة.

A decorative frame with intricate scrollwork and floral patterns surrounding the text. The frame is black and white, with a central rectangular area containing the text.

الفصل الثالث

### تمهيد :

ونظر للتطورات السريعة والمنافسة القوية من قبل البنك BNA ذات الوسائل المالية والتقنيات الحديثة، أصبح لزاما على البنوك الجزائرية تطوير وتحسين خدماتها المصرفية التي تقدمها لعملائها من أجل تلبية حاجاتهم ورغباتهم.

فبعد استعراضنا للإطار النظري لموضوع دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية، ذلك بغية التقرب أكثر من الواقع العملي للبنوك في مجال خدماتها المصرفية، قمنا باختيار بنك BNA.

### المبحث الأول : تقديم بنك BNA

### المطلب الأول: تعريف بنك BNA

هو بنك تجاري تأسس في 13 جوان 1966 بموجب القرار رقم 66-155 وهو عبارة عن شركة مساهمة برأسمال اجتماعي 1000000000 دج وتطور إلى أن صار يقدر بحوالي 8000000000 دج وهو بنك ودائع واستثمارات المنشآت المالية والوطنية وهو متخصص في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي والتجاري ومن أهم وظائفه:

1- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع الخصم والاعتمادات المستندية.

2- قبل ظهور بنك التنمية الريفية كان يقوم بمنح الائتمان الزراعي للقطاع السير ذاتيا مع المساهمة في مراقبة وحدات الإنتاج الزراعي.

3- تقديم قروض إلى المنشآت الصناعية العامة والخاصة.

4- إضافة إلى تلقي الودائع من الجمهور ومختلف ادخاراته وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها وتعتبر هذه الوظيفة عادية ورئيسية لأي بنك تجاري.

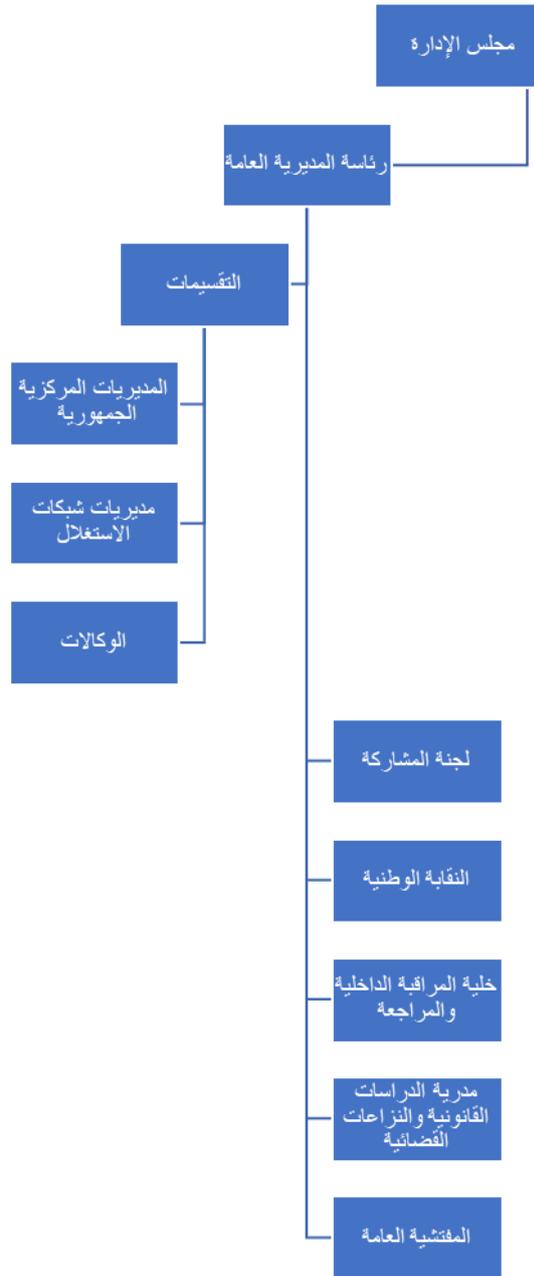
### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك BNA

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها.

ونجد على رئاسة النظام الهيكل للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة وأمانة عامة تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة. كما يضم هذا التنظيم الهيكل خلية للمراقبة والتدقيق الداخلية تتولى مراقبة جميع أعمال وحسابات البنك.

والمفتشية العامة ومديرية الدراسات القانوني والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك هذا من جهة. ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تصم مديريات شبكات الاستغلال E.R.D حيث تضم الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية ، وتعد الوكالة اللبنة الأساسية في نظام البنك ويكون هيكله التنظيمي كالآتي :

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لبنك BNA



المصدر: تقرير البنك الوطني الجزائري BNA

### المطلب الثالث: نشأتها وهيكلها التنظيمي ومهام أهم مصالح BNA

#### \*مصلحة الصندوق:

تعتبر أنشط مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة، البنك، العملاء وتضم 5 أقسام:

**قسم الشبايك:** يتكفل هذا القسم باستقبال طلبات العملاء وتقديم المعلومات والنصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها وتتم على مستوى هذا القسم:

- 1-إيداع وسحب النقود.
- 2-استخراج شيك بنكي.
- 3-استلام وتحصيل الشيكات الخاصة بالوكالة أو بغير الوكالة.

#### قسم التحويل:

يتكلف بتنفيذ أوامر التحويلات أوامر التحويلات المقدمة من الطرف العملاء لفائدة حسابات أخرى وتنقسم التحويلات حسب الجهة لها التحويل إلى ثلاث أنواع:

- 1- تحويل داخل الوكالة: اذا كانت عملية التحويل داخل نفس الوكالة من حساب عميل إلى عميل آخر فالبنك لا يفرض هنا عمولة.
- 2- تحويل خارج الوكالة: أي وكالة BNA أخرى: يفرض البنك عمولة اذا كان التحويل تلغرافي والمقدرة بـ 46800 دج.

- 3- تحويل خارج البنك: أي أن المحول ليس عميل لدى BNA وهنا يفرض البنك عمولة سواء كان التحويل عادي أو تلغرافي، وتتم عملية التحويل من خلال وثيقة اثبات ضرورية بحدوث التحويل "أمر التحويل" يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بالمحول له والمحول.

#### قسم عمليات الاستقبال:

يقوم هذا القسم باستقبال كافة الأوراق التجارية الخاصة بالوكالة والقيم الموضوعة بصندوقها.

### قسم التغطية والمقاصة:

هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق خدمات البنوك الأخرى. ويقوم هذا القسم بمعالجة ومتابعة الأوراق التجارية الغير المدفوعة

### قسم اليومية والمحاسبة الإحصائية ووضع الحسابات:

يتكفل هذا القسم بالتسجيل اليومي لجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام والتأكد من دقة البيانات المسجلة وإصلاح الأخطاء إن وجدت.

### \*مصلحة دراسة وتحليل الأخطار:

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض بعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعهدات. وتأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف والحسابات اليومية للوكالة.

### \*مصلحة أمانة التعهدات:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات (فتح، تغير، غلق، اعتراضات، مصادرة موقوفة .....الخ) كما تجمع ضمانات القروض وترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال ويسهر على متابعة القروض الممنوحة وانجاز العملية المتعلقة بها وتقوم بمعالجة عملية المحفظة التجارية والمالية.

### \*مصلحة الترقية التجارية:

تقوم بدراسة السوق ومحيط البنك والاطلاع على الجديد فيه ومحاولة جلب أكبر عدد من الزبائن ويبرز نشاط هذه المصلحة كلما تعددت نشاطاتها واتسعت دائرة اختصاصها.

### مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية (الاعتماد المستندي) كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء العملة أو في شكل تحويلات إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو تهريبها.

### المبحث الثاني: الطريقة وادوات المستخدمة في الدراسة

بعد تصميم الاستبيان واختباره وتعديله تم تعميمه على العينة المستهدفة ن الدراسة وهذه الأخيرة مكونة من عمال بنك BNA بحجم عينة مكون من 15 مجيب على الاستبيان، وبعد جمعه تم تحليله عن طريق برنامج SPSS نسخة 26 وهو اختصار لعبارة " Statistical Package for the Social Science " قيمة ومؤشرات تدعم الموضوع ويسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية للقسم الأول (البيانات الشخصية)
- معامل ألفا كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الاستبيان
- تحليل محاور الدراسة " المتوسطات الحسابية لمؤشرات الدراسية والانحرافات المعيارية "

○ التحليل الوصفي للمؤشرات

○ اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف للعينة الواحدة ( One

(Sample K-S

○ اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)

• اختبار فرضيات الدراسة

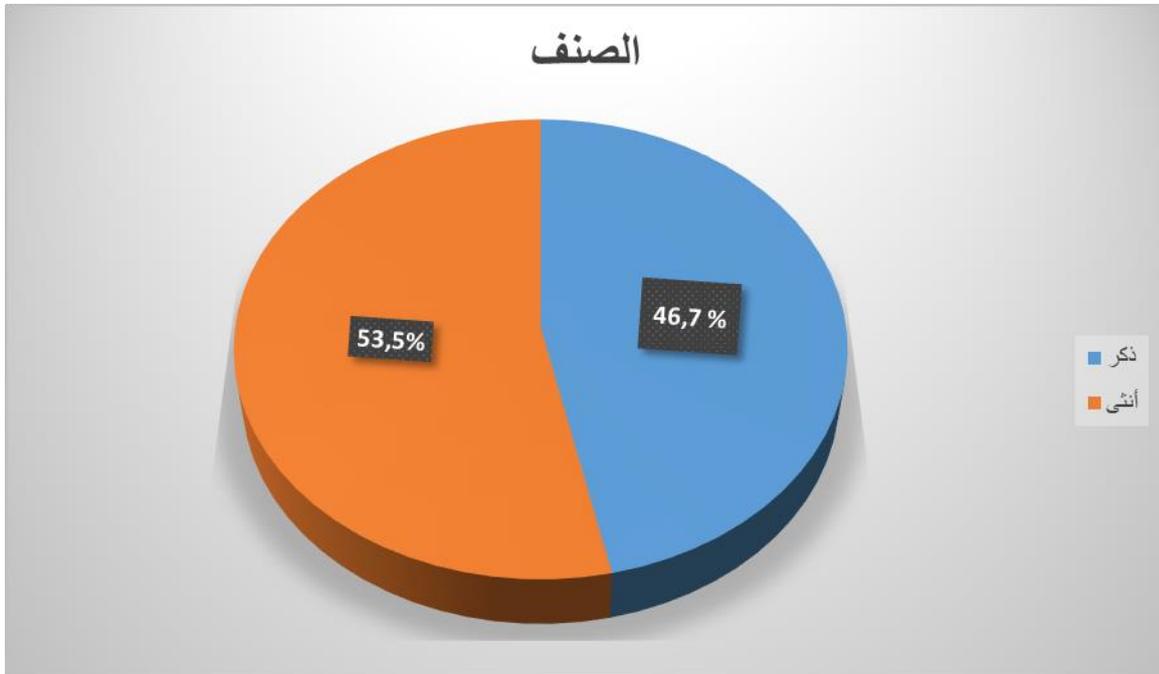
○ اختبار الارتباط الثنائي بيرسون

المطلب الأول: التعليق على معلومات الشخصية

جدول رقم(04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	7	%46.7
أنثى	8	%53.5
المجموع	15	%100

شكل رقم: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

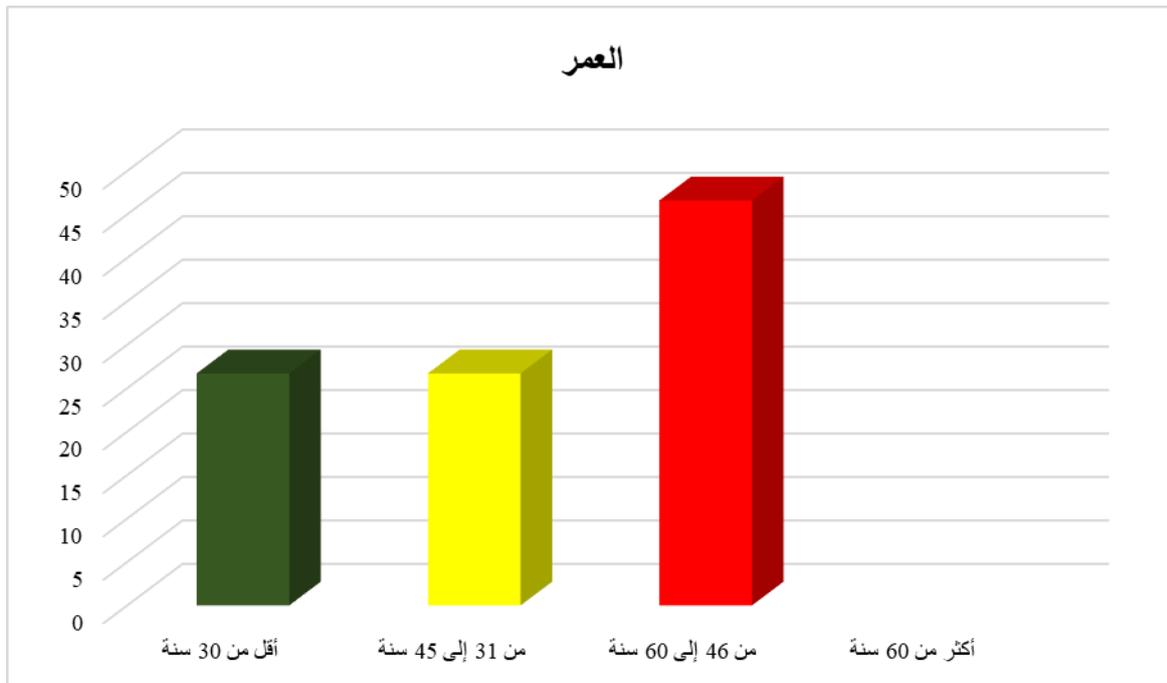
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور حيث قدرت

بـ53.3% بتكرار 08 عاملات في حين نجد نسبة الذكور بـ46.7% بتكرار 07 عمال.

جدول رقم(05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	04	%26.7
من 31 إلى 45 سنة	04	%26.7
من 46 إلى 60 سنة	07	%46.7
أكثر من 60 سنة	00	%0
المجموع	15	%100

شكل رقم(11): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر



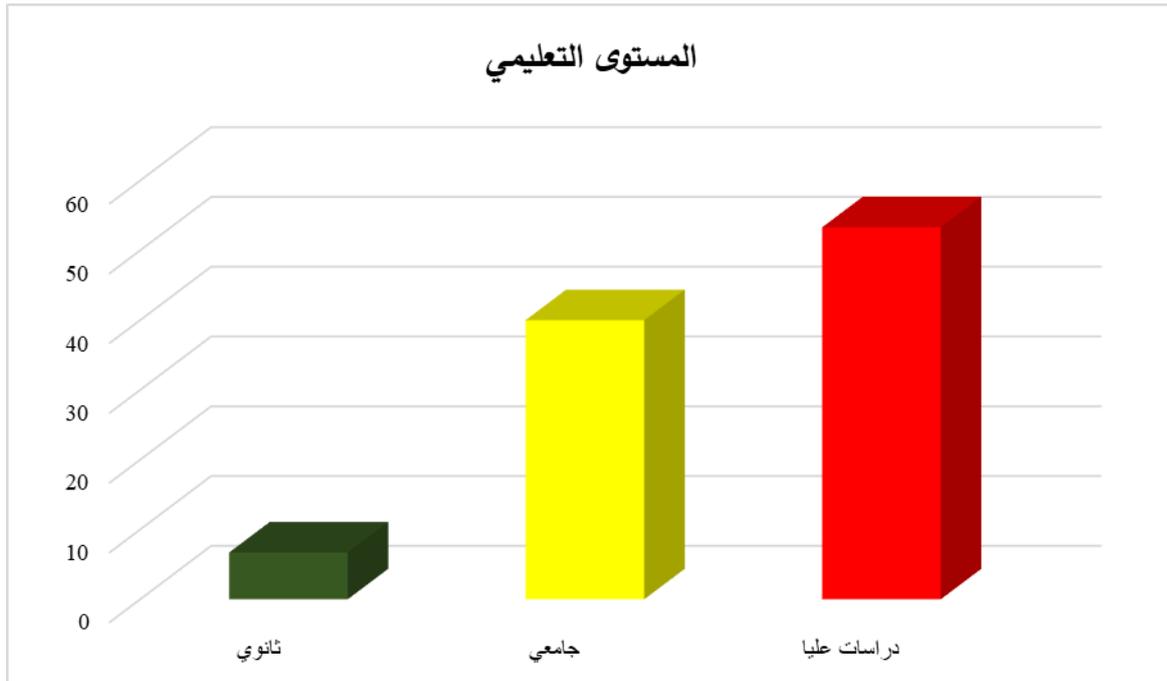
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ الفئة التي لها عمر من 46 سنة إلى 60 سنة هي الفئة الأكثر حضوراً في هذه المؤسسة حيث بلغت نسبتها بـ %46.7 بتكرار 07 عمال بحث نجد الفئتين المتساويتين ( أقل من 30 سنة) و(من 31 سنة إلى 45 سنة) حيث قدرت نسبتهم بـ %26.7 بتكرار 04 عمال.

جدول رقم(06): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	المستوى العلمي
%6.7	01	ثانوي
%40	06	جامعي
%53.3	08	دراسات عليا
%100	15	المجموع

شكل رقم: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

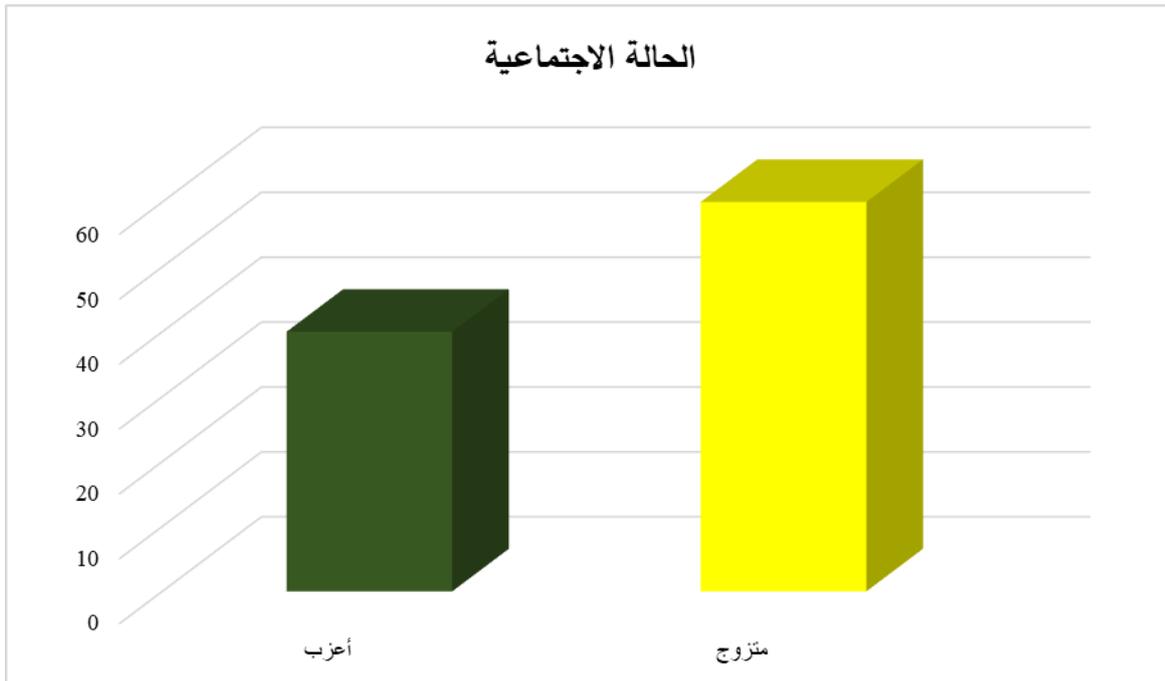
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة الفئة الأكثر حضوراً هي الفئة التي تملك مستوى الدراسات العليا حيث قدرت بـ: %53.3 بتكرار 08 عمال وتأتي في المرتبة الثاني الفئة التي تملك مستوى جامعي وقدرت نسبتها بـ%40 بتكرار 06 عمال، وتأتي الفئة التي

تملك مستوى ثانوي ضئيلة حيث قدرت نسبتها بـ 6.7% بتكرار 01 عامل واحد. وهذا يدل على أنَّ المؤسسة تعتمد على كفاءات لتسيير خدماتها.

جدول رقم (07): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

النسبة	التكرار	الحالة الاجتماعية
40%	06	أعزب
60%	09	متزوج
0%	00	أخرى
100%	15	المجموع

شكل رقم (13): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية



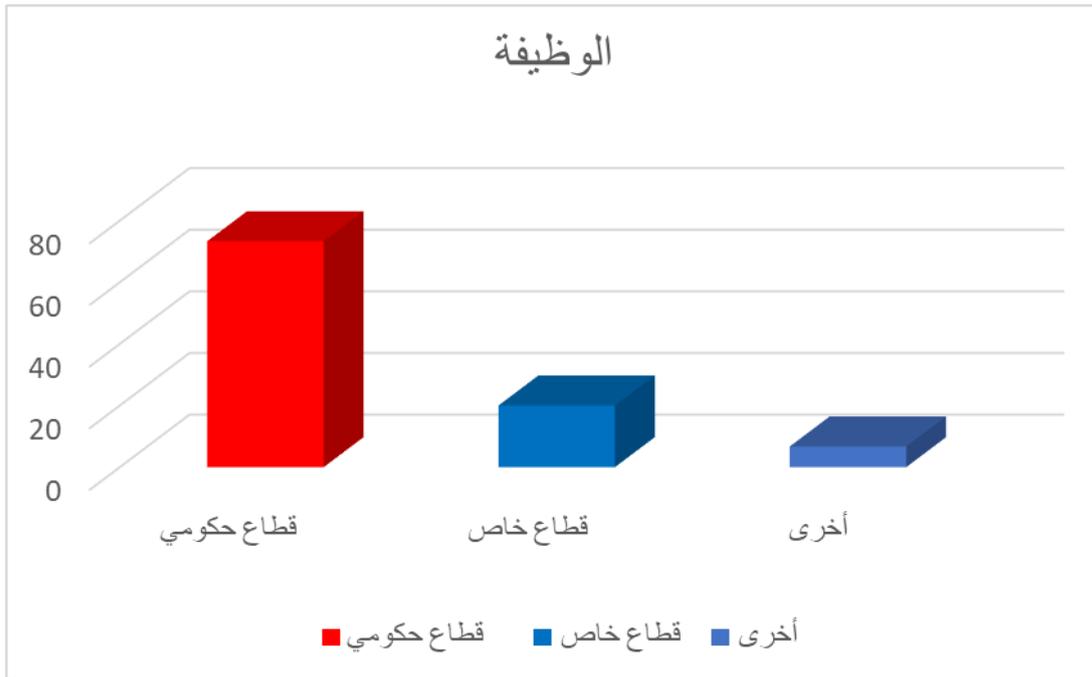
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة الفئة المتزوجة هي الأكبر حيث قدرت بـ 60% بتكرار 09 عمال في حين نجد أنّ نسبة الفئة الأعزب قدرت بـ: 40% بتكرار 06 عمال.

جدول رقم(08): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
قطاع حكومي	11	73.3%
قطاع خاص	03	20%
أخرى	01	6.7%
المجموع	15	100%

شكل رقم(14): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة الفئة التي تنتمي للقطاع الحكومي هي النسبة الأكبر حيث قدرت بـ: 73.3% بتكرار 11 عامل في حين نجد الفئة التي تنتمي للقطاع

الخاص تقدر نسبتها بـ 20% بتكرار 03 عمال، أما الفئة الأخرى فلها نسبة 6.7% بتكرار 01 عامل واحد.

### المطلب الثاني: معامل ألفا كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الاستبيان

ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم حساب الثبات بالطريقة التالية:

**الثبات بطريقة ألفا كرونباخ:** تم حساب المعامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، بحيث حصلنا على معامل الثبات بقيمة 0,891 كما هو موضح في الجدولين (..) و(..) لمتغيرات المؤشرات الثلاثة (مقياس ليكرت الخماسي) بحيث أن هذه القيمة تدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع ويفوق المعدل المتعارف عليه والذي يقدر بـ 0,70 ومنه نستنتج أن نتائج الاستبانة حققت ثبات في التقديرات.

الجدول (09): يبين إدخال جميع أفراد العينة (15) ضمن تحليل الثبات ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité	
إحصائيات الثبات	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
المعامل ألفا كرونباخ	عدد المتغيرات
0.891	25

القيمة 25 تمثل عدد المتغيرات الإجمالي المكونة لمتغيرات المؤشرات الثلاثة (مقياس ليكرت الخماسي)

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observatio ns	Valide	15	100,0
	Exclu <sup>a</sup>	0	,0
	Total	15	100,0

استخدمنا في هذه المؤشرات مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح في الاستبيان لتحليلها عن طريق حساب المتوسط الحسابي لكل فقرة مع المتوسط الحسابي المرجح لكل مؤشر مما يساعدنا على التعليق على نتائجها ومعرفة الاتجاه العام لها من حيث الموافقة، الحياد والغير موافقة.

الجدول رقم(10): يوضح مقياس ليكرت الخماسي مع وصفه وشرحه

المقياس	درجة الموافقة	طول الفترة	الشرح
1	غير موافق بشدة	1,00 – 1,80	تعني أنني لأوافق العبارة تماماً
2	غير موافق	أكبر من 1,80 – 2,60	تعني أنني لا أوافق العبارة
3	محايد	أكبر من 2,60 – 3,40	تعني أنه ليس لي رأي في ذلك
4	موافق	أكبر من 3,40 – 4,20	تعني أن العبارة صحيحة غالباً
5	موافق بشدة	أكبر من 4,20 – 5,00	تعني أن العبارة صحيحة دائماً

تحليل محور العبارات ومناقشتها:

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه السؤال
01	يوفر البنك مختلف الخدمات الحديثة وفي مختلف المجالات الصيرفة كتأمين وصراف الآلي وخدمات الإلكترونية.	0.159	0.617	موافق
02	يعرف البنك حاجات زبائنه	0.159	0.617	موافق
03	يحصل العميل على الوقت الكافي للاستفسار من موظفي في بنك	0.279	1.082	موافق بشدة
04	يملك البنك نظام فعال للحوافز ومكافآت	0.363	1.407	موافق
05	حسن الاستقبال واللياقة في التعامل مع العميل	0.131	0.507	موافق بشدة
06	سهولة تقديم اقتراحات والشكاوى وتوفير الطرق المناسبة لذلك	0.175	0.676	موافق
07	يوجد عدد مناسب من موظفين الذين يمتلكون خبرات عملية في مجال الصيرفة	0.330	1.280	موافق
08	يملك البنك تجهيزات تقنية الحديثة	0.300	1.163	موافق بشدة
09	يهدف البنك إلى احتفاظ بعملائه الحاليين من خلال تقديم خدمات الصيرفة التي تلبى احتياجاته.	0.284	1.100	موافق
10	يهدف البنك إلى استقطاب عملاء جدد من خلال خوض في مجالات جديدة من الصيرفة	0.165	0.640	موافق بشدة
11	يقدم البنك لزبائنه خدمات مختلفة وذات جودة عبر الأنترنت.	0.133	0.516	موافق
12	يحصل العميل على خدمات فورية من موظف البنك	0.187	0.724	موافق بشدة
13	يؤثر عدم توفر على اليد العاملة المؤهلة في إمكانية تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية	0.258	1.000	موافق
14	ان توقع تحقيق الأرباح الصافية بعد تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية يشجعها على تقديمها	0.153	0.594	موافق
15	تمثل عملية تقديم المنتجات الصيرفة الإسلامية فرصة استثمارية مربحة	0.175	0.676	موافق

16	تسمح الصيرفة الإسلامية بجذب أكبر عدد من عملاء	0.284	1.100	موافق بشدة
17	تتمتع الصيرفة الإسلامية بالقدرة الكافية على ابتكار صيغ إسلامية جديدة	0.267	1.033	موافق
18	ترضى المنتجات الهندسة المالية الإسلامية المبتكرة لتطلعات المستثمرين	0.439	1.699	موافق
19	المنتجات المعتمدة في الصيرفة الإسلامية تتمتع بالمصداقية الشرعية	0.336	1.302	موافق
20	توجه نحو الصيرفة الإسلامية إلى توسع السوق المالية الإسلامية وفعاليتها	0.279	1.082	موافق بشدة
21	تعمل المنتجات المالية لصيرفة الإسلامية على جعل أسواق المالية أكثر كفاءة	0.267	1.033	موافق
22	تحتاج المنتجات المالية الإسلامية دائما إلى تطور وتحديث ومواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة	0.258	1.000	موافق
23	توجه تطلعات وافاق محفزة لترقية المنتجات المالية الإسلامية وتطبيقها	0.153	0.594	موافق
24	تطوير وتحديث المنتجات المالية الإسلامية يساعد في إستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين للحفاظ على القدرة التنافسية	0.274	1.060	موافق
25	تعتبر المنتجات المالية لصيرفة الإسلامية من أهم البدائل الإصلاحية للمنظومة المصرفية	0.159	0.617	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v26

من خلال الجدول نلاحظ أنَّ معظم الإجابات كانت بـ: "موافق بشدة" و"موافق" حيث

سنعرض العبارات التي تم الإجابة عنها بـ"موافق بشدة" كالآتي:

العبارة رقم 03: "يحصل العميل على الوقت الكافي للاستفسار من موظفي في بنك" بمتوسط

حسابي 0.279 وإنحراف معياري 1.082.

العبارة رقم 05: "حسن الاستقبال واللياقة في التعامل مع العميل" بمتوسط حسابي

0.131 وإنحراف معياري 0.507.

العبارة رقم 08: " يملك البنك تجهيزات تقنية الحديثة" بمتوسط حسابي " 0.300 وإنحراف معياري 1.163.

العبارة رقم 10: " يهدف البنك إلى استقطاب عملاء جدد من خلال خوض في مجالات جديدة من الصيرفة" بمتوسط حسابي 0.165 وإنحراف معياري 0.640.

العبارة رقم 12: " يحصل العميل على خدمات فورية من موظف البنك" بمتوسط حسابي 0.187 وإنحراف معياري 0.724.

العبارة رقم 16: " تسمح الصيرفة الإسلامية بجذب أكبر عدد من عملاء" بمتوسط حسابي 0.284 وإنحراف معياري 1.100.

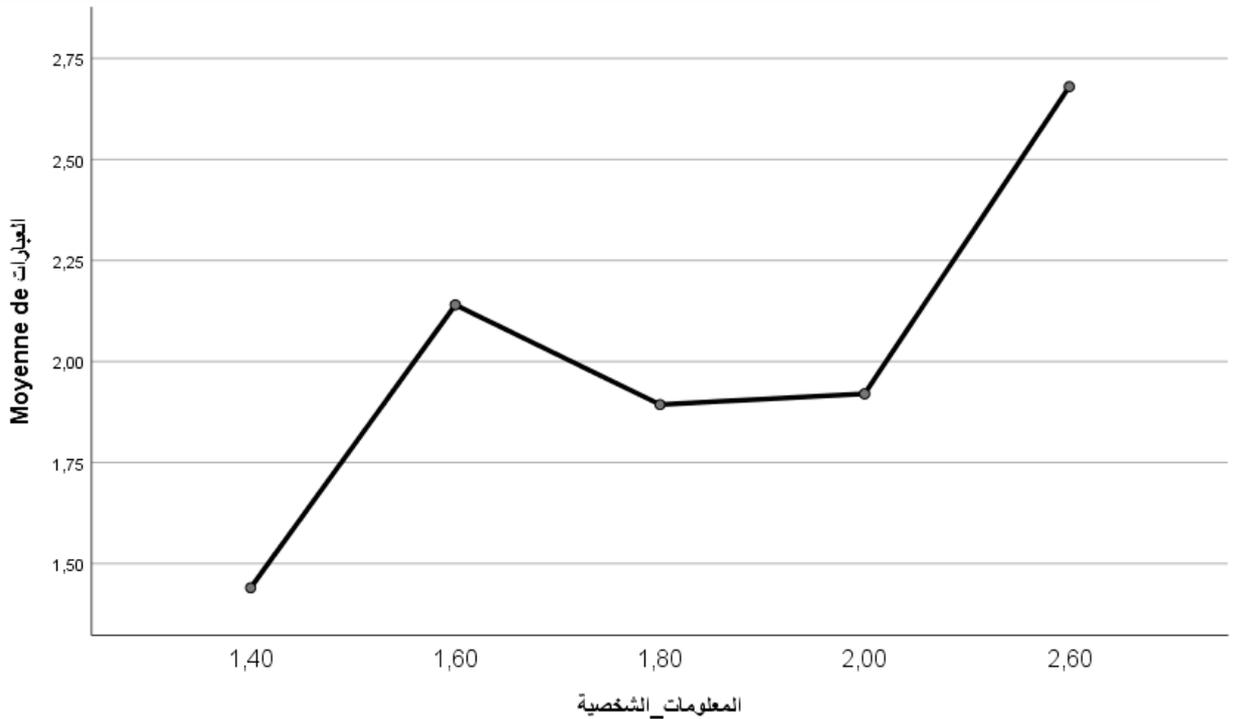
العبارة رقم 20: " توجه نحو الصيرفة الإسلامية إلى توسع السوق المالية الإسلامية وفعاليتها" بمتوسط حسابي 0.279 وإنحراف معياري 1.082.

أما باقي العبارات كانت بـ"موافق" وهذا يدل على أن استجوابنا كان إيجابياً حسب ما أسفرته الاستبانات.

### جدول رقم (11): أحادي التباين Anova

ANOVA					
العبارات					
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	1,361	4	0,340	1,465	0,284
Intragroupes	2,322	10	0,232		
Total	3,683	14			

عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$



الفرضية الصفرية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$

الفرضية البديلة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$

وبما أن  $\text{sig}=0,284$  أي أكبر من  $0.05$  هنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية

البديلة وهنا نستنتج أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (12): نتائج إختبار "T"

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Mo yenne	Eca rt type	Moyen ne erreur standard
المعلومات الشخصية	15	1,8267	0,31952	0,08250
العبارات	15	1,8987	0,51289	0,13243

عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %

				Inférieur	Supérieur
المعلومات الشخصية	22,141	14	,0000	1,82667	2,0036
العبارات	14,337	14	,0000	1,89867	2,1827

عند مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$

اختبار فرضيات الدراسة :

سنقوم بتحليل الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: هناك ارتباط ذو دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة

الفرضيات الثانوية للفرضية الرئيسية:

الفرضية الثانوية 1: تساعد الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية في بنك BNA.

• الفرضية الثانوية 2: توجد علاقة ارتباط بين الهندسة المالية والصناعة المصرفية في بنك BNA .

أ- إختبار الفرضية الرئيسية الأولى : تساعد الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية في بنك BNA.

سنقوم بتحليل الإرتباط الثنائي بيرسون لتحديد وجود علاقة إرتباط بين مؤشرات

الدراسة بواسطة الفرضيات الثانوية كما يلي:

أ-1 إختبار الفرضية الثانوية 2: توجد علاقة ارتباط بين الهندسة المالية والصناعة

المصرفية في بنك BNA.

الجدول (..) يمثل نتائج تحليل الارتباط الثنائي بيرسون للفرضية الثانوية 2:

يتضح لنا من الجدول (13) مايلي:

الجدول (13) يمثل نتائج تحليل الارتباط الثنائي بيرسون للفرضية

محور المعلومات الشخصية	محور العبارات	
محور المعلومات الشخصية	1	0.481**
Sig	0.0069	0.0069
محور العبارات	1	0.481**

- معامل الارتباط يساوي 0.481\*\* وهو ما يعني أن هناك ارتباط طردي وضعيف بين مستوى الهندسة المالية وبين مستوى الصناعة المصرفية وبما أن مستوى الدلالة الإحصائية Sig هو 0.0069 وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0,05 (05 %) إذن لا توجد علاقة ارتباط بين الهندسة المالية والصناعة المصرفية وبالتالي بنك BNA لا يطبق الصيرفة الإسلامية في تعاملاته مع الزبائن.

### خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بتحليل النتائج التي عالجنا موضوع دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في بنك BNA والمتمثل في الهندسة المالية وصناعة المصرفية لعمالها وهو ما بينه لنا أنّ بنك BNA لا يقوم بصناعة المصرفية الإسلامية وهذا بعد ثبوت نتيجة معامل الارتباط التي كانت أقل من 0.5 أي  $R^{**}0.481$



تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة والشريعة الإسلامية، وتجعلها ذا خصوصيات تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية، سواء في آلية عملها، أو من حيث الأنشطة والخدمات التي يقدمها، أو من حيث الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها.

إن أداء المصارف الإسلامية لمختلف الأعمال والأنشطة في بيئة معولمة وتتميز بحدة التنافسية؛ جعلها تواجه مجموعة من التحديات التي وجب عليها أن تتجاوزها لتضمن الحفاظ على بقائها واستمرارية عملها في ظل النظام المصرفي العالمي.

إن هذا لا يتحقق إلا بالعمل على استقطاب أكبر شريحة من المتعاملين، وذلك من خلال إشباع مختلف احتياجاتهم التمويلية والاستثمارية المتعددة والمتجددة.

إن أهم ما يميز منتجات الهندسة المالية القائمة على المبادئ والقيم الإسلامية، أنها وليدة التراث الفقهي، حيث تقوم على توسيط السلع التي تعتبر الأساس في توليد القيمة الحقيقية المضافة بما يحقق دفع عجلة النمو الاقتصادي.

إلا أن البيئة التي تنشط في ظلها المصارف الإسلامية، حتمت عليها أن تتبنى منتجات الهندسة المالية التقليدية، والعمل على تكييفها بما يتوافق وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي؛ وهو الأمر الذي جعلها تنحرف عن مسارها الصحيح، وتواجه العديد من الانتقادات التي جاءت للنظر في إعادة تقويم مسيرتها، ومحاولة تصحيح مسارها بما يضمن الارتقاء بالصناعة المصرفية الإسلامية. ومن خلال هذه الدراسة، سنعرض مختلف النتائج والمقترحات التي تم التوصل إليها، ونذكرها في النقاط التالية:

### الإجابة عن الفرضيات:

#### الفرضية الأولى:

بعد أن تطرقنا إلى الجانب التطبيقي استخلصنا أنّ الهندسة المالية الإسلامية تلعب دوراً مهماً في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، كوسيلة للابتكار والتطوير، وبالتالي فإن تطبيقها في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية سيمكن من إنشاء أدوات مالية إسلامية مثل بدائل المنتجات التقليدية. وهذا ما هدفت الدراسة إلى توضيحه، حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة الابتكار في الهندسة المالية الإسلامية.

#### الفرضية الثانية:

تقدم الهندسة المالية الإسلامية منتجات مالية عالية الجودة تعتبر بديلاً مشروعاً للمنتجات المالية التقليدية، وتتميز بمصادقية الشرعية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتقليل آثار التضخم وتقديم حلول مشروعة مبتكرة لمشكلة التمويل.

#### أولاً: نتائج الدراسة

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع "دور الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية" نعرضها فيما يلي:

حيث تم تناول تجربة بنك الوطني الجزائري BNA سعيدة، في مجال الهندسة المالية وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- ◀ تعتبر المنتجات المالية الإسلامية حديثة النشأة بالمقارنة بالمنتجات المالية التقليدية
- ◀ يعتمد مصرف الإسلامي في توظيفاته على المرابحة والإجارة التمويلية والاستصناع، وهو ما يوحى بمحدودية استخدام منتجات الهندسة المالية بالمصرف.
- ◀ وفرت الهندسة المالية الإسلامية منتجات لها القدرة على إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية.

### آفاق الدراسة:

إن البحث في موضوع دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة حالة بنك "BNA" سعيدة قد فتح لنا باباً لطرح جملة من التساؤلات حول جوانب متعددة في مجال الهندسة المالية وأهميتها العلمية والعملية، والتي يمكن إدراجها في المواضيع التالية:

- ✓ دور الهندسة المالية في إدارة مخاطر المنتجات المالية الإسلامية.
- ✓ التحوط بالعقود المالية الإسلامية كآلية بديلة لمنتجات التحوط التقليدي ودورها في دعم العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ التقييم الشرعي والاقتصادي للتجربة الجزائرية في مجال الهندسة المالية.
- ✓ دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية.



أولاً: المراجع باللغة العربية:

### الكتب:

1. عبد الكريم قندوز. (2008). الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. لبنان: الرسالة ناشرون.
2. سمير عبد الحميد رضوان. (2005). المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها. مصر: دار النشر للجامعات، ط1.
3. دريد كامل الشبيب. (2009). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. عمان: دار المسيرة، ط2.
4. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري. (2000). إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر. بدون بلد: دار وائل للنشر، ط1.
5. مهند حنا نقولا عيسى. (2010). إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية. عمان: دار الراية، ط1.
6. صادق راشد الشمري. (2009). إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية. عمّان: دار صفاء، ط1.
7. فريد النجار. (2009). المشتقات والهندسة المالية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
8. السيد متولي عبد القادر. (2010). الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير. عمان: دار الفكر، ط1.
9. طارق عبد العال حماد. (2003). المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة). مصر: الدار الجامعية.
10. رشد فؤاد التميمي. (2010). الأسواق المالية: إطار في التنظيم وتقييم الأدوات. عمان: دار اليازوري.
11. زكريا سلامة عيسى شنطاوي. (2008). الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي. عمان: دار النفائس.

12. هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة، الوراق، عمان، ط1، 2008،
13. عاطف وليم اندراوس. (2008). أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1.
14. إبراهيم عبد الحليم عبادة. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. عمّان: دار النفائس، ط1.
15. عائشة الشرقاوي المالقي ، 2000م، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقہ والقانون، الدار البيضاء، المغرب المركز الثقافي العربي.
16. د.محمود سحنون ، 2003 ، الاقتصاد النقدي والمصرفالجزائريهء الدين للنشر والتوزيع.
17. د.شهاب أحمد سعيد العزكري ، 2012 ، إدارة البنوك الإسلامية لأردنيءار النفائس للتوزيع الأردني، الطبعة الأولى.
18. لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العرب، وقائع ندوة رقم 34.
19. د.محمد الصيرفي، ادارة المصارف، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، دار الوفاء لءنيا، الطبعة الاولى 2007.
20. د.جمال الدين عطية، البنوك الاسالمية بين الحرية والتنظيم، المؤسسة الجامعية للءراسات للنشر والتوزيع، بيروت 1993.
21. المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية، بدون سنة، المعهد الاسلامي للبعوث والتدريب.
22. فليح حسن خلف. (2006). البنوك الإسلامية. الأردن: عالم الكتب الحديث، ط1، 2006.
23. خوجة، ادارة المصارف 2007 ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، دار الوفاء لءنيا، الطبعة الأولى.

24. رفيق يونس المصري. (2003)، بحوث في المصارف الإسلامية. المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط2.

### الأطروحات والمذكرات ومجلات

1. خالد أمين عبد الله. (1995). "الخلفية العلمية والعملية للتوريق"، بحث منشور في كتاب: التوريق كأداة مالية حديثة. بيروت: إتحاد المصارف العربية.
2. فتح الرحمن علي محمد صالح. (5، 12، 2009). "أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية". مجلة المصرفي، العدد 26.
3. إبراهيم عبد الحليم عبادة. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. عمان: دار النفائس، ط1.
4. آمال لعمش. (2011-2012). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية. مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس.
5. الغالي موسى رحمانى وبن ابراهيم، البنوك الاسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الازمة المالية الحديثة، العدد الثامن، 2010، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، مجلة ابحاث الاقتصادية والإدارية.
6. صالح صالحى و عبد الحليم غربى. (ماي 2009). "دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: المظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، الجزائر: جامعة خميس مليانة.
7. رفيق يونس المصري. (2003)، بحوث في المصارف الإسلامية. المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط2.
8. طلعت زكي حافظ. (2011). "تهم التحايل باسم المصرفية الإسلامية... الأسباب والحلول. المملكة العربية السعودية: صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، العدد 6562، 2011.

9. عبد الحليم غربي. (2009). الابتكار المالي في البنوك الإسلامية "واقع وآفاق". سطيف، الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، العدد 9.
10. عبد الباري مشعل. (2005). "آليات تطوير المصارف والشركات الإسلامية". : المؤتمر المصرفي الإسلامي الثاني: رؤية جديدة للصكوك الإسلامية، 8-10 مايو 2005.

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Asyraf Wajdi Dusuki, S. M. (2010). The Concept and Operations of Swap as a Hedging Mechanism for Islamic Financial Institutions. Malaysia: International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance.
2. Chin, Y. K. (2004). Financial Innovations and Technological Innovations as Twin Engines of Economic growth. Australia: University of Melbourne.
3. Lederman, V. (2010). DU PARADOXE DE LA SECURITE A LA CINDYNIQUE FINANCIERE. Nice, France: publié dans "Crise set nouvelles problématiques de la Valeur.
4. Merton, R. C. (sans année). "A Functional Perspective of Financial Intermediation". ...: Financial Management Management.



ملحق 1: عنوان الملحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
جامعة دكتور مولاي طاهر سعيدة

تخصص: إدارة بنكية

قسم: علوم التسيير

1. في إطار اعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة البنكية والمعنونة دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية تم إنجاز هذا الاستبيان بهدف التعرف على درجة رضاكم عن مستوى جودة الخدمة البنكية التي يقدمها البنك، ويشرفني مشاركتكم في هذا الاستبيان علما أن البيانات التي يتم الادلاء بها. سوف تحاط بالسرية التامة ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي. نشكركم على مساهمتكم الفعالة في الإجابة عن الأسئلة الاستبيان المقدم اليكم وإجاباتكم تأخذ بعين الاعتبار لإتمام هذه الدراسة وشكرا.

معلومات الشخصية:

ضع العلامة ( X ) في الخانة المناسبة

- الجنس : ذكر  أنثى
- العمر : أقل من 30 سنة  30 الى 45  46-60  أكثر من 60
- المستوى العلمي :
- ثانوي  جامعي  دراسات عليا
- الحالة الاجتماعية : أعزب  متزوج  أخرى
- وظيفة : قطاع حكومي  قطاع خاص آخر

## استبيان موزع على موظف البنك الوطني الجزائري

الرقم	العبارة	لا أوافق بشدة	لا اوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
1	يوفر البنك مختلف الخدمات الحديثة وفي مختلف المجالات الصيرفة كتأمين و صراف الآلي وخدمات الإلكترونية.					
2	يعرف البنك حاجات زبائنه					
3	يحصل العميل على الوقت الكافي للاستفسار من موظفي في بنك					
4	يملك البنك نظام فعال للحوافز ومكافآت.					
5	حسن الاستقبال واللياقة في التعامل مع العميل					
6	سهولة تقديم اقتراحات و الشكاوي وتوفر الطرق المناسبة لذلك					
7	يوجد عدد مناسب من موظفين الذين يمتلكون خبرات عملية في مجال الصيرفة					
8	يملك البنك تجهيزات تقنية الحديثة					
9	يهدف البنك إلى احتفاظ بعملائه الحاليين من خلال تقديم خدمات الصيرفة التي تلبى احتياجاته.					
10	يهدف البنك إلى استقطاب عملاء جدد من خلال خوض في مجالات جديدة من الصيرفة .					
11	يقدم البنك لزيائنه خدمات مختلفة وذات جودة عبر الأنترنت.					
12	يحصل العميل على خدمات فورية من موظف البنك					
13	يؤثر عدم توفر على اليد العاملة المؤهلة في إمكانية تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية					
14	ان توقع تحقيق الأرباح الصافية بعد تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية يشجعها على تقديمها					

					15 تمثل عملية تقديم المنتجات الصيرفة الإسلامية فرصة إستثمارية مريحة
					16 تسمح الصيرفة الإسلامية بجذب أكبر عدد من عملاء
					17 تتمتع الصيرفة الإسلامية بالقدرة الكافية على ابتكار صيغ إسلامية جديدة
					18 ترضى المنتجات الهندسة المالية الإسلامية المبتكرة لتطلعات المستثمرين
					19 المنتجات المعتمدة في الصيرفة الإسلامية تتمتع بالمصداقية الشرعية
					20 توجه نحو الصيرفة الإسلامية إلى توسع السوق المالية الإسلامية وفعاليتها
					21 تعمل المنتجات المالية لصيرفة الإسلامية على جعل أسواق المالية أكثر كفاءة
					22 تحتاج المنتجات المالية الإسلامية دائماً إلى تطور وتحديث ومواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة
					23 توجه تطلعات وافاق محفزة لترقية المنتجات المالية الإسلامية وتطبيقها
					24 تطوير وتحديث المنتجات المالية الإسلامية يساعد في إستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين للحفاظ على القدرة التنافسية
					25 تعتبر المنتجات المالية لصيرفة الإسلامية من أهم البدائل الإصلاحية للمنظومة المصرفية

ملحق 2: اتفاقية التربص



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

اتفاقية تربص

بين :

جامعة "د. الطاهر مولاي" سعيدة الكائن مقرها ب: ص.ب 138 حي النصر سعيدة  
الممثلة من طرف السيد مدير الجامعة

من جهة

المؤسسة: بنك الوطني الجزائري <sup>وبين</sup> B.B.A. سعيدة

من جهة أخرى

تم الاتفاق على ما يلي :

تهدف هذه المادة إلى تنظيم تربص للطلاب (ة):

- الطالب (ة) <sup>نافع</sup> <sup>تسجيل</sup> (ة) في السنة الثانية ماستر <sup>إدارة</sup> <sup>بكالية</sup>
- الطالب (ة) <sup>بكالية</sup> <sup>تسجيل</sup> (ة) في السنة الثانية ماستر <sup>إدارة</sup> <sup>بكالية</sup>
- الطالب (ة): <sup>مستجيب</sup> (ة) في السنة الثانية ماستر

المادة الاولى : أحكام العامة

- تخضع هذه الاتفاقية لأحكام المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 13-306 المؤرخ في 24 شوال عام 1434 الموافق 31 غشت سنة 2013 ، و المتضمن تنظيم التبرصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة .

المادة الثانية: أهداف التربص

- يهدف التربص التكويني إلى السماح للطلاب بتطبيق معارفه النظرية و المنهجية التي تحصل عليها خلال تربصه والتحضير لمشروع نهاية الدراسة بتحضير مذكرة .
- يهدف التربص إلى تحضير الطالب للحياة المهنية و بتدرج التربص ضمن مسار البيداغوجي للطلاب وهو إجباري للحصول على شهادة الليسانس / الماستر .

المادة الثالثة: يجري التربص ابتداء من يوم 19/03/2023 إلى: 04/04/2023

- المادة الرابعة: يخضع الطالب المتربص للنظام الداخلي للمؤسسة المستقبلية و بناء عليه تشعه بقوانينها الداخلية و إجراءاتها الوقائية و الامنية .

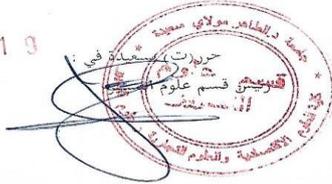
- المادة الخامسة : في حالة مخالفة الطالب لمضمون المادة الرابعة من هذه الاتفاقية يحق للمؤسسة المستقبلية ان تتخذ

الاجراءات اللازمة طبقا للقانون ، و تشعه إدارة الجامعة بذلك.

- المادة السادسة: يتم تقييم التربص من طرف المؤسسة المستقبلية حسب الاستمارة المرفقة على أن تسلم هذه الأخيرة لإدارة

الجامعة في مدة أقصاها 15 يوما بعد نهاية التربص .

1 مارس 2023



ممثل المؤسسة

